

طُوق أوسلو:
تعزير السيطرة الكولونياليّة الإسرائيليّة!
قراءة في السجال الإسرائيليّ حول "مسار أوسلو"

أنطوان شلحت

دراسات
عن إسرائيل



مدايم
Madalim



أيلول 2018

دراسات عن إسرائيل

طُوق أوسلو: تعزيز السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية!
قراءة في السجال الإسرائيلي حول "مسار أوسلو"

أنطوان شلحت

© جميع الحقوق محفوظة، 2018

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

شارع الزيتون (ألنبي) 51 ص.ب 9132

حيفا 3109101

هاتف: 04-8552035 | فاكس: 04-8525973

www.mada-research.org

mada@mada-research.org



دراسات
عن إسرائيل
1
أيلول 2018

مسئولة النشر: إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج

تصميم: ظافر شوربجي

طُوق أوسلو: تعزير السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية!

قراءة في السجال الإسرائيلي حول «مسار أوسلو»

توطئة

سبقت الذكرى السبعون للنكبة الفلسطينية (15 أيار 2018) ذكرى أخرى هي مرور ربع قرن على اتفاقات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (التي جرى توقيعها في الـ 13 من أيلول عام 1993). وعلى أعتاب هاتين الذكريتين، تواترت في إسرائيل ووسائل إعلامها دراسات وتحليلات عدّة تؤكد أنّ تلك الاتفاقات مُنيت بالفشل الذريع، ولم تعد حاليًا ذات صلة بالواقع السياسي والميداني المتشكّل، هنا والآن، وأنّ المصطلح «حلّ الدولتين» اختفى من القاموس الإسرائيلي الرسمي.

نقدّم في هذه القراءة الموسّعة عرضًا وتحليلًا لأبرز الوقائع والإحداثيات المرتبطة بتلك الاتفاقات ومنطلقاتها وصيرورتها، من خلال الاستناد إلى وسائل المقاربة الإسرائيلية بهذا الصدد، سواء أكانت متعلّقة بصوغ الأهداف الكامنة وراءها، أو باستخلاص مآلاتها، التي تحيل إلى ماهية المفترق الراهن لقضية فلسطين، وتحديدًا في سياق العلاقة بدولة الاحتلال والصراع معها.

وتجادل هذه القراءة بالأساس طارحة أنّ إسرائيل حوّلت «روح أوسلو»، التي جرى تسويقها من جانبها على أنّها سلمية وتصالحية، إلى وسيلة جديدة أكثر إحكامًا لمواصلة الاحتلال في أراضي عام 1967 بغية ترسيخه. وهي وسيلة ترمي، في العمق، إلى تعزير السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية على فلسطين، سعياً لشرعنة هذه السيطرة، وإلى ترسيخ خطاب يعتبر حلّ قضية فلسطين محصورًا في إزالة آثار احتلال أراضي عام 1967 ولا يمتّ بأيّ صلة إلى ما سبق هذا

الاحتلال وكان مرتبطاً بالحالة الإسرائيلية عموماً وبالصهيونية باعتبارها حركة كولونيالية عنصرية.

تتركز هذه القراءة في تحليل الغاية الإسرائيلية الجوهرية من وراء مسار أوسلو، والجذور اليمينية لهذا المسار، وما اصطلح على تسميته «إرث رابين» المتعلق بالمسار المذكور، وكيفية ترجمة هذا «الإرث» من طرف الزعماء الإسرائيليين الذين خلفوا رابين في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وفي مقدمهم شريكه في المسار شمعون بيرس، بالإضافة إلى كل من بنيامين نتنياهو، وإيهود باراك، وأريئيل شارون، وإيهود أولمرت.

وداخل هذا تتوقف عند «السلام» الذي جرى ويجري تناوله ارتباطاً بمسار أوسلو ومرتباته، وأبرز التوصيفات التي تلازمه، ومن بينها «السلام المكسور» و«السلام المتخيل» وغيرهما، وتفعل ذلك بتوسّع حيال قمة كامپ ديفيد التي عُقدت في الولايات المتحدة في صيف عام 2000، وانتهت بفشل ذريع حمل أول نذر نهاية ذلك المسار، وحيال ما استتبع تلك القمة من أكاذيب إسرائيلية لا تنتهي بشأن ذلك «السلام».

مقدمة

قبل فترة، استشاط غضباً البروفسور رون برايمان، وهو أحد الدعاة المفوهين لدى اليمين الإسرائيلي الاستيطاني الحاكم، من إشارة صحيفة «هآرتس»، في أحد مقالاتها الافتتاحية، إلى أن «اتفاقات أوسلو جاءت (في حينه) لتشق الطريق نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي (لأراضي عام 1967)، ونحو إقامة دولة فلسطينية حتى [فترة أقصاها] وأواخر تسعينيات القرن العشرين الفائت».⁽¹⁾

وفي غمرة تلك الغضبة، حرّر برايمان أن الغاية الجوهرية البعيدة المدى، التي تطلعت إسرائيل إلى تحقيقها عبر التسوية التي كان من المفترض أن تنجم عن تلك الاتفاقات، هي «نهاية الصراع»، وهو المصطلح الذي يُقصد به إسرائيلياً، على

1. برايمان، رون. (2009، 15 تشرين الثاني). كفى لإرث بيرس. هآرتس.

وجه الدقّة، وضع حدّاً لأيّ مطالب فلسطينيّة.

وشدّد أيضاً على أنّ سبب فشل هذه الاتّفاقات يعود، قبل أيّ شيء، إلى رفض الفلسطينيين التجاوب مع هذه الغاية الإسرائيليّة المحدّدة. وأشار إلى أنّ هذا الرفض ظهر جليّاً، على نحو خاصّ، في وقائع القمّة التي عُقدت في كامب ديفيد (الولايات المتّحدة) في عام 2000 بين رئيس الحكومة الإسرائيليّة السابق إيهود باراك، والرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات، وانتهت بإخفاق تامّ.

وما زلنا نذكر فعلاً أنّ مطلب باراك، في أثناء تلك القمّة، أن يوقّع الجانبان على «اتّفاق سلام نهائيّ» يترافق مع إعلان فلسطينيّ بشأن «نهاية الصراع» مرّة واحدة وأخيرة، شكل -في ما شكّل- نقطة تحوّل حاسمة فيها إلى ناحية انفجارها، ومن ثمّ تعرّضت عمليّة المفاوضات برمّتها في الأعوام اللاحقة.

ومنذ انعقاد هذه القمّة، استحال المطلب السالف إلى ما يشبه لازمة مُدجّجة بإجماع إسرائيليّ، بحيث يكرّر في كلّ مناسبة تتعلّق بمسار أيّ جولة مفاوضات. في واقع الأمر، هذا المفهوم الإسرائيليّ، في ما يتعلّق بالغاية الجوهرية من وراء مسار أوصلو، غير منحصر في معسكر اليمين الإسرائيليّ فقط، الذي ينطق برايمان باسمه، حيث سبق أن أكده أيضاً حاييم آسا، الذي شغل منصب المستشار الإستراتيجيّ لرئيس الحكومة السابق يتسحاق رابين، حين ذكر أنّ الهدف الأهمّ الذي كان موضوعاً نُصب عينيّ هذا الأخير لدى توقيعه تلك الاتّفاقات هو الإفضاء إلى تحسين حُطوظ إسرائيل في البقاء المادّيّ على المدى البعيد، ولم تكن فيه أيّ اعتبارات نابعة من الفلسفة المرتبطة بـ «مقاربة الأُخوة» لدى المهاتما غاندي. وشدّد بموازاة ذلك على أنّ أيّ تقييم مغاير في هذا الشأن، من قبيل القول إنّ رابين هو «فيلسوف سلام» لا شخصيّة إستراتيجية فذّة، سيكون بمثابة تشويه لإرث هذا الرجل.⁽²⁾

وأشار آسا إلى أنّ «عمليّة السلام»، التي أطلقها رابين في عام 1993، شكّلت خطوة أولى (أوصلو) في مسار تضمّن عدّة خطوات، كجزء من عمليّة إستراتيجية

2. ليفي، إيال. (2014، 4 تشرين الثاني). المستشار الأقرب إلى رابين يكشف كلّ الأسرار. معاريف.

واسعة النطاق تهدف إلى استقرار علاقات إسرائيل مع كل دول الدائرة الأولى التي من حولها. وقد رأى رابين أنذاك وجود حاجة إلى عملية كهذه كي يخفّض «حالة الاحتكاك العنيفة» بين إسرائيل والبلدين العربيّين المحاذيين لها (سوريا والأردن) وكذلك بين إسرائيل والفلسطينيين، وبالتالي كي يسحب البساط من تحت أقدام دول الدائرة الثالثة (ولا سيّما إيران، وكذلك العراق في ذلك الوقت) التي شكّلت مُدَاك «تهديداً عنيفاً» لإسرائيل، وفقاً لقراءته. وبحسب رأيه، كان من المفترض لهذه العملية أن تنتهي لاحقاً بتسوية سلمية مع سوريا تتسبّب في نقلها إلى الجانب الغربيّ (الولايات المتّحدة)، وكذلك بتجفيف منظمة حزب الله في لبنان، وبعزل إيران.

بالتالي يمكن القول إنّ الخلاف الحقيقيّ بين معسكريّ اليمين و «اليسار» في إسرائيل يتعلّق برؤية كلّ منهما للمسار الذي يتعيّن اتّباعه لتحقيق الغاية الجوهرية ذاتها، ولا يطول بأيّ حال المنطلقات الصهيونية الأيديولوجية الثابتة إزاء القضية الفلسطينية وسائر المسائل الإقليمية، التي من السهل ملاحظة أنّها ما زالت تشكّل قاسماً مشتركاً لهما، أوّلاً ودائماً.

جذور يمينية لمسار أوصلو

في ما يتعلّق بمسار أوصلو على وجه التحديد، سبق أن اعترف الوزير وعضو الكنيست الإسرائيليّ السابق يوسي بيلين، الذي كان بمثابة مهندس رئيسيّ لاتّفاق أوصلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في ثنايا مقال نشره في أواخر آب عام 2013، بأنّ هذا الاتّفاق، الذي جرى توقيعه قبل عشرين عاماً من تاريخ كتابته ذلك المقال، تبنّى إلى حدّ كبير مفهوم اليمين الإسرائيليّ إزاء تسوية الصراع مع الفلسطينيين، وهو «مفهوم الخطوات المؤقّته»⁽³⁾.

وأوضح أنّ هذا المفهوم أوجده رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق مناحيم بيغن في إطار اتّفاقيات كامب ديفيد (مع مصر) عام 1978، وتبناه خليفته يتسحاق

3. بيلين، يوسي. (2013، 28 آب). أوصلو- 20 عاماً. هآرتس.

شامير ضمن مؤتمر مدريد الذي عُقد عام 1991. ولفت الانتباه إلى أن الاتفاقات المؤقتة لم تشكل حتى مرحلة أوسلو جزءاً من رؤية من أسماها «معسكر السلام الإسرائيلي»، وإنما كانت صيغة وُلدت في كنف الزعامة اليمينية في إسرائيل، ولجأ «معسكر السلام» إلى القبول بها.

وكان بيلين نفسه أشار إلى أن اتفاق أوسلو «غير مجرى التاريخ» في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وأتاح إمكان عقد اتفاقية سلام لاحقة مع الأردن، وأوجد عنواناً جديداً لتمثيل الشعب الفلسطيني (تمثلاً في السلطة الفلسطينية)، وأدى إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق في إسرائيل، وحسّن صورة دولة الاحتلال في نادي الأسرة الدولية، وفتح أمامها مجالاً كبيراً لإقامة علاقات دبلوماسية مع دول كثيرة، بما في ذلك دول عربية، وأدى إلى نشوء خريطة سياسية - حزبية جديدة في إسرائيل (من أبرز مظاهرها تعزُّز ما أسماها «تيار الوسط»)، غير أنه على الرغم من ذلك كله أخفق في تحقيق غاية إحراز سلام إسرائيلي - فلسطيني دائم.⁽⁴⁾

ولعل أهم ما تشي به أقوال بيلين كامن في حقيقة أخرى ليست غائبة عن الأذهان، هي أن اتفاق أوسلو لم يكن اتفاقية سلام إسرائيلية - فلسطينية على الإطلاق، وإنما مجرد اتفاق بشأن مبادئ عامة تتعلق بهذا السلام الدائم، وذلك في إثر بدء أول مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين استمرت أقل من سبعة أشهر (في إطار مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام) من دون أن تسفر عن أي نتائج ملموسة، وتمثل الهدف الأساس منه - على الأقل من وجهة نظر إسرائيل - في إجراء محادثات مباشرة من وراء الكواليس، كي يكون في إمكان عملية مدريد أن تستمر بعد أن وصلت إلى ما يشبه الطريق المسدود. وهذا يعني، في أقل تقدير، أن إحراز السلام الدائم ظل رهن المحادثات، التي استمرت عقب أوسلو، والتي لا تزال إلى الآن عالقة وعاجزة عن تحقيق أي اختراق حقيقي، فيه ما يشد عن المواقف التقليدية لدولة الاحتلال.

وثمة واقعة أخرى في أقوال بيلين تحيل إلى «الظروف الخاصة» التي مهدت لأول

4. بيلين، يوسي. (2001، 2 أيلول). بماذا أخفق أوسلو؟ هارتس.

اتَّفاق مباشر بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. مَهما تكن هذه الظروف، فلا بدّ من أن نشير إلى أنّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة في ذلك الوقت، يتسحاق رابين، سعى إلى أن ينجز تفاهات مع السوريّين والفلسطينيّين من شأنها أن تضمن تحييدهما في سياق مواجهة بدأت تلوح في الأفق مع كلّ من العراق وإيران، عبر الاستفادة القصوى من انهيار الأتحاد السوفييتي واستفراء الولايات المتّحدة بزعامة الحلبة الدوليّة، ومن عزلة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات في ضوء تأييدهما نظام صدام حسين خلال حرب الخليج الأولى في عام 1991. مع ذلك، المظاهر الاحتفاليّة التي رافقت توقيع اتَّفاق أوسلو في حدائق البيت الأبيض الأميركيّ كوّنت انطباعاً وهمياً قوياً بأنّه اتَّفاقية سلام، بينما لم يكن أكثر من خطوة أولى، بسيطة للغاية، في طريق التوصل إلى اتَّفاقية كهذه.

ولا شكّ في أنّ وجهة النظر الإسرائيليّة، إزاء اتَّفاق أوسلو ومسارات العمليّة السياسيّة التي أطلقها، كانت محكومة بفرضيات كثيرة ترتبط، أكثر ما ترتبط، بدفع المصالح الإسرائيليّة الإقليميّة والعالميّة قُدماً. وقد بدأت ملامحها تتّضح، شيئاً فشيئاً، مع كلّ جولة مفاوضات بين الجانبين جرت في وقت لاحق، بدءاً من مفاوضات القاهرة في إثر عمليّة أوسلو مباشرة، مروراً بجولة المفاوضات التي عُقدت بين الحكومة الإسرائيليّة السابقة برئاسة إيهود أولمرت (أنهت ولايتها في الـ 31 من آذار عام 2009) والسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عبّاس، والتي انطلقت في إثر مؤتمر أنابوليس المنعقد في تشرين الثاني عام 2007 وتوقّفت في أواخر عام 2008 بالتزامن مع شنّ الحرب الإسرائيليّة على غزّة (عمليّة «الرصاص المسبوك»)، وانتهاءً بجولة المفاوضات التي جرت بين الجانبين في ظلّ ولاية حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة (2013-2015)، والتي رعتها الولايات المتحدة.

واستناداً إلى رصد عموديّ لشبّتي التصريحات والتحليلات الإسرائيليّة المتعلقة بسيرورة المفاوضات الإسرائيليّة - الفلسطينية منذ اتَّفاق أوسلو، يبدو أنّ هناك فرضيَّتين هما في حكم الأبرز:

الفرضيّة الأولى، أنّ السلطة الفلسطينية، التي أصبحت العنوان الجديد لتمثيل الشعب العربيّ الفلسطينيّ في عُرف إسرائيل، ستعمل على تطبيق حقّ تقرير

المصير لهذا الشعب بواسطة إقامة دولة فلسطينية فقط في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران عام 1967، أي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بعض التعديلات.

الفرضية الثانية، أن السلطة الفلسطينية سوف تتطلع إلى تلك الغاية في نطاق الاستعداد للتوصل إلى تسوية تاريخية، تشمل تسوية جغرافية، مع إسرائيل والحركة الصهيونية، تضع حداً للصراع معهما.

ومن الواضح أن التعبير «تسوية تاريخية - جغرافية» هو تعبير إشكالي للغاية، لكن يمكن القول إن العناصر، التي تشتمل عليها تسوية من هذا القبيل وكانت تُعتبر قابلة للتداول من وجهة النظر الإسرائيلية آنذاك، تتمثل في ما يلي: إقامة دولة فلسطينية على مناطق تعادل نسبة اثنين وعشرين بالمئة (22%) من مساحة فلسطين التاريخية؛ تسوية خاصة لما يسمّى «منطقة الحوض المقدس» (الحوض التاريخي) في البلدة القديمة من القدس؛ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بمنأى عن حق العودة. ويؤكد بيلين أن مثل هذه التسوية باتت مُدرجة في جدول الأعمال الإسرائيلي منذ اتفاق أوسلو.⁽⁵⁾

وما نعنيه بقولنا إن التعبير «تسوية تاريخية - جغرافية» إشكالي للغاية هو أن التسوية السالفة، التي تبدو -في الظاهر- مقبولة إسرائيليًا، ليست مقبولة فلسطينيًا إطلاقًا، وهذا ما أثبتته، على الأقل، جولتان من المفاوضات اعُبرتا حاسمتين: الأولى في كامب ديفيد في صيف عام 2000، التي أدت فشلها إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية؛ والثانية جولة المفاوضات التي أعقبت مؤتمر أنابوليس المذكور آنفًا.

وتداول الإعلام الإسرائيلي رواية بشأن عناصر «الاتفاق الدائم» المتعلقة بالقضايا الجوهرية للصراع (وهي الحدود والقدس واللاجئون)، والتي عرضها أولمرت على عباس خلال جولة المفاوضات بينهما بعد مؤتمر أنابوليس، عندما شارفت ولاية الأول على الانتهاء.

5. المصدر السابق.

وفي الـ 22 من حزيران عام 2009، عرض أولمرت بلسانه هذه العناصر، وذلك في سياق مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «نيوزويك» الأميركية⁽⁶⁾ موضّحاً أنّها شملت ما يلي:

1. استعداد إسرائيل للانسحاب ممّا نسّبتّه 93.5% - 93.7% من أراضي الضفّة الغربيّة وتسليمها إلى السلطة الفلسطينيّة (وضمّ المنطقة المتبقّية إلى إسرائيل). بالإضافة إلى ذلك، يحصل الفلسطينيون على نسبة 5.8 بالمئة من الأراضي في إطار ما يسمّى «تبادل المناطق».
2. أن يحصل الفلسطينيون على «ممرّ آمن» بين الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وقد تجنّب أولمرت الحديث عن مسألة السيادة والسيطرة على هذا الممرّ.
3. ترفض إسرائيل مبدأ حقّ العودة أساساً لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين. مع ذلك فهي تبدي استعدادها، في إطار تقديم «مبادرة حسن نية إنسانيّة»، لعودة عدد من اللاجئين (إلى تخوم مناطق عام 1948). ولم يدلّ أولمرت بأيّ تفصيلات تتعلّق بهذا العدد، لكنّه حرص على تأكيد أنّه عدد محدود للغاية (very very limited number).
4. في ما يتعلّق بموضوع القدس، عرض أولمرت ألاّ تخضع منطقة ما يسمّى «الحوض المقدّس» (الحوض التاريخي) إلى سيادة أيّ من الجانبين، وأن تُدار بصورة مشتركة من طرف إسرائيل والأردن والفلسطينيين والسعوديّة والولايات المتّحدة.

ورأت بعض التحليلات آنذاك أنّ اقتراح أولمرت الداعي إلى «تدويل الحوض التاريخي» في القدس القديمة يُعدّ غير مسبوق، من ناحية إسرائيل، لأنّه يعني التنازل عن السيادة الإسرائيليّة «على حائط المبكى (البُراق) والحرم القدسيّ الشريف وكنيسة القيامة وجبل الزيتون وربّما مدينة داود (سلوان)، ولم يسبق أن أبدى أيّ زعيم إسرائيليّ قبله استعداداً لتدويل القدس أو جزء منها. وحتّى في

6. بن، ألوف. (2009، 26 حزيران). إيهود أولمرت كاد أن يصنع تاريخاً: تنازل إسرائيل عن الحوض التاريخي. هآرتس.

مبادرة جنيف، التي توصل إليها يوسي بيلين من الجانب الإسرائيلي، لم يجرِ الحديث عن تسليمها إلى هيئة دولية، بل عن تقاسم السيادة عليها بين إسرائيل والدولة الفلسطينية التي كان من المفترض أن تقوم.⁽⁷⁾

وحتى الآن، ما تزال ثمّة قناعة إسرائيلية كبيرة بأنّ رفض الجانب الفلسطيني اقتراح أولرت يعني أنّه غير معنيّ بـ «تسوية تاريخية - جغرافية» مع دولة الاحتلال، وهو ما يُسقط فرضية مهمّة، إن لم تكن الأهمّ، من الفرضيات التي وقفت وراء اتفاق أوسلو.

في المقابل، رأت تحليلات أخرى أنّ الرفض الفلسطيني لاقتراح أولرت ربّما يعبر عن وجهة نظر سائدة لدى القيادة الفلسطينية تعتقد أنّ الزمان يعمل لمصلحتها، وبالتالي فهو كفيّل باستتال اقتراحات إسرائيلية أبعد مدى من هذا الاقتراح، وذلك في ضوء التجربة المتراكمة منذ بدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين. ومثل هذا الأمر لم يحدث حتى إبان إدارة الرئيس الأميركيّ السابق باراك أوباما، التي مارست ضغوطاً على حكومة نتنياهو في ما يتعلق بموضوع الاستيطان. بموازاة ذلك، حدث تاكل كبير في مواقف حزب الليكود التقليديّة إزاء «حلّ الدولتين»، وفق ما انعكس الأمر في خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان (2009). وهو ما جعل الحديث عن «تسوية تاريخية» ضرباً من الوهم. فضلاً عن ذلك، تعرّزت في إسرائيل الأصوات التي تؤكّد وجوب عدم التعلّق بأهداب اتفاق أو حلّ دائم في المرحلة الراهنة.

أوسلو كمسار استكماليّ لنشأة إسرائيل

في عام 2013، نشر المؤرّخ الإسرائيليّ رون يونداك، أحد أعضاء الفريق الإسرائيليّ المفاوضات في أوسلو، كتاباً بعنوان «قناة التفاوض السريّة - أوسلو، القصة الكاملة» (صدر بالعبريّة عن منشورات «يديعوت سفاريم»)، أشار فيه

7. هارتس. (2009، 26 حزيران). مقال افتتاحيّ. هارتس. ص 2.

أنه من وجهة نظره كانت العملية السياسيّة، والسلام بحدّ ذاته، مجرد أهداف مرحليّة. فالغاية النهائيّة كانت، وما تزال، استكمال مسار إنشاء إسرائيل الذي بدأ بقرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة (رقم 181) الخاصّ بتقسيم إسرائيل / فلسطين في الـ 29 من تشرين الثاني عام 1947، وهو المسار الذي لم يؤتِ ثماره بعد، بحسب قراءته.⁽⁸⁾

وأضاف بوندك أنّ اتّفاقيّات أوسلو انطوت على إنجازين مهمّين، كان أولهما «الاعتراف التاريخي المتبادل بين حركتين وطنيّتين: الحركة الصهيونيّة المتمثّلة في دولة إسرائيل، والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة المتمثّلة في منظمّة التحرير الفلسطينيّة». ولقد كان الجانبان يلعبان حتّى ذلك الحين لعبة صفرية (حيث إنّ مكسب هذا هو خسارة ذاك). وكان ثانيهما «الاتّفاق على حلّ للصراع مبنيّ على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 - أي على مبدأ «الأرض مقابل السلام»: تقسيم إسرائيل / فلسطين إلى كيانين سياسيّين، أحدهما إسرائيليّ وثانيهما فلسطينيّ».

وبحسب بوندك، أسهمت عوامل عديدة في انهيار عمليّة أوسلو، لكن جذور انهيارها وبذور الكوارث اللاحقة زُرعت بأيدي قادتها الثلاثة: عرفات؛ رابين؛ بيرس. فالثلاثة، حسب قراءته، سعوا إلى السلام، لكن منذ بداية العمليّة كان لكلّ منهم دور في فشل الاتّفاقات في تحقيق غايتها المنشودة.

ولدى تطرّقه إلى دور الجانب الإسرائيليّ، كتب أنّ بيرس ورايين ارتكبا خطأ جسيماً في عدم إفهام الرأي العامّ الإسرائيليّ والفلسطينيّ، فور التوقيع على اتّفاقات أوسلو، حقيقة أنّ هذه المرحلة الجديدة أظهرت تحوّلًا جذريًا في السياسة الإسرائيليّة، يهدف في نهاية المطاف إلى تطبيق لا لبس فيه لحلّ «دولتين لشعبين» على أساس حدود عام 1967 بالطبع، شرط التنفيذ الناجح للاتّفاق الانتقاليّ والقيام بترتيبات أمنيّة مستقبلية مُرضية. بل ثمة ما هو أكثر من ذلك، إذ لم تصدر بصورة جيّدة للأجهزة الإسرائيليّة الرسميّة توجيهات تقضي بتغيير سلوكها تجاه الفلسطينيّين بما ينسجم مع هذه المقاربة الجديدة، وبالتالي لم تسع الجهات

8. بوندك، رون. (2013). قناة التفاوض السريّة - أوسلو، القصّة الكاملة. منشورات «يديعوت سفاريم».

الفاعلة المعنية، داخل الجيش الإسرائيلي، والشرطة، والوزارات، لأن تكييف موقفها السيكولوجي ومقاربتها العملية، مع الحقائق الجديدة على الأرض. وفي الممارسة العملية، أبقى كل من رابين وبييرس، على نحو متعمد، الرؤية والمسار التفاوضي المتوخى حالة من الضبابية، بينما صدرت عنهما، في الوقت عينه، توضيحات استبعدت تماماً حل الدولتين، وبذلك أوجدا تناقضاً، فضلاً عن المشكلات العملية الخطرة.

وتابع بوندك قائلاً: «إنّ انعدام الرؤية والإستراتيجية الإسرائيلية الواضحة بالنسبة إلى مرحلة نهاية اللعبة خلق مشكلة سرعان ما ازدادت حدة مع الاتفاق الانتقالي المعقود عام 1995. فعندما اكتشف الفريق الإسرائيلي المفاوض أنّ التعليمات المعطاة له تقضي بالتوصّل إلى اتفاق يبقي الخيارات كافة مفتوحة؛ بمعنى أنّه قد تكون هناك دولة فلسطينية، وقد لا تكون؛ قد تنسحب إسرائيل، وقد لا تنسحب؛ قد يُمنح الفلسطينيون الحكم الذاتي، وقد لا يُمنحون، وهو ما يعني غياب أيّ إستراتيجية، تمخّض جهدهم عن اتفاق رديء وعن «إنجازات» إسرائيلية غير ضرورية، وفُرض ذلك على الفلسطينيين فرضاً مع الهدف الشامل بحرمانهم من خصائص الدولة الناشئة. ولقد أسهم هذا الوضع، على نحو بارز وأساسي، في انهيار وفشل تنفيذ اتفاقيات أوسلو. وبالرغم من صعوبة الإقرار بذلك، فإنّ رابين وبييرس هما من كانا مسؤولين عن عدم قراءة الخريطة قراءة صحيحة. بيد أنّ رابين بدا في الواقع قادراً على قبول حلّ الدولتين، في حين أنّ بييرس عارض بشدة فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تسيطر على الضفة الغربية وقطاع غزة، وطمح إلى إيجاد الظروف الملائمة لإنشاء دولة فلسطينية في [قطاع] غزة فقط، في حين تخضع الضفة الغربية لسيادة مشتركة إسرائيلية - أردنية - فلسطينية. وحتى عام 1998، أي بعد خمسة أعوام من توقيع اتفاق أوسلو، بقي بييرس مقتنعاً بأنّ اتفاقاً يطبّق صيغة ما من صيغ الخيار الأردني هو أمر قابل للتحقق، مع أنّ هذا الخيار كان انتهى أمره قبل عشرة أعوام نتيجة القرار الأردني فكّ الارتباط كلياً عن الضفة الغربية».⁽⁹⁾ وذكر بوندك كذلك أنّ إسرائيل واصلت

9. المصدر السابق.

على نحو متزامن بناء وتوسيع المشروع الاستيطاني في أراضي عام 1967. وفَسَّر العديد من الفلسطينيين هذا الأمر على أنه تلميح بأن إسرائيل لن تنسحب من هذه الأراضي. بل ثمة ما هو أكثر من هذا؛ إذ تواصلت على الأرض المعاملة المهينة لجميع الفلسطينيين بوصفهم أعداء محتملين ومشبهين. واستمرَّ سوء معاملة الفلسطينيين على الحواجز العسكريَّة، على الرغم من أن معظمهم لم يشكّل تهديداً. وبرأيه، إنَّ ولداً عمره 13 عاماً يشاهد أباه يتعرَّض للإذلال على يدي جندي إسرائيليِّ عمره 18 عاماً لن ينسى أبداً هذه التجربة. وتدهورت العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين بوتيرة متسارعة في ظلّ ولاية حكومة نتنياهو الأولى (1996 - 1999). فلقد عارض نتنياهو، بوصفه رئيساً للحكومة الإسرائيليَّة، اتِّفاقات أوصلو، ومع أنه فعلَ الحدَّ الأدنى الضروريِّ حتَّى لا تظهر إسرائيل وكأنَّها هي التي تخرق الاتِّفاق، فقد بذل أقصى ما في وسعه لإعاقة أيِّ تقدُّمٍ سياسيٍّ من شأنه أن يودِّي إلى اتِّفاق يبتغي إنهاء احتلال 1967 وإرساء السلام. وأسهمت ولاية حكومة إيهود باراك (1999 - 2001) إسهاماً جوهرياً في تدهور الحالة. وحسبنا القول إنَّ فشل قمَّة كامب ديفيد -الذي بحسب رأيه يمكن أن يُعزى إلى حدٍّ كبير إلى مقارنة باراك للمفاوضات التي كانت مقارنةً مضلَّة ومفتقرة للخبرة (وستنوقَّف عندها في موضع لاحق)- هو ما أشعل شرارة الانتفاضة الثانية (عام 2000) التي أدت بدورها إلى «العنف المتبادل وفقدان الثقة بإمكان تحقيق السلام»، على حدِّ تعبيره.

في واقع الأمر، ثمة دراسات إسرائيلية كثيرة أخرى، إضافة إلى كتاب بوندك هذا، قيِّمت دور بيرس في «عملية أوصلو»، ولا سيَّما بعد اغتيال رابين. ومن هذه الدراسات يبرز كتاب «حروب إسرائيل الجديدة -تفسير سوسيولوجيِّ تاريخيِّ»، من تأليف أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا أوري بن إلعيزر، الذي صدر عن منشورات جامعة تل أبيب عام 2012.⁽¹⁰⁾

يؤكد بن إلعيزر -في ما يؤكِّد- أنَّ حادث اغتيال رابين شكَّل -ووفقاً للبعض

10. بن إلعيزر، أوري. (2012). حروب إسرائيل الجديدة، تفسير سوسيولوجيِّ - تاريخيِّ. منشورات جامعة تل أبيب. (الترجمة العربيَّة: مدار، رام الله).

بصورة مفاجئة- نهاية ما أسماه «الصراع الداخلي» بشأن «عملية السلام». فقد أعلن بيرس، الذي عُيّن رئيساً مؤقتاً للحكومة الإسرائيلية في ليلة الاغتيال نفسها، أنه لن يقيم أو يؤسس العلاقات مع المستوطنين ومؤيديهم على إبراز التناقض بين الطرفين، وإنما بالذات على تأكيد «ما هو مشترك». وصرح بيرس أن مقتل رابين لن يحول دون مواصلة «عملية السلام»، لكن عوضاً عن استخدام حادث الاغتيال من أجل ضمان تقدّم هذه العملية، فضّل اتّباع سياسة داخلية تقوم على التسوية والحلول الوسط، ولم يستجب للدعوات المطالبة بإغلاق المدارس الدينية («بيشيفوت») التي تدمج بين التعليم والخدمة العسكرية، والتي كان قاتل رابين من المنتسبين إليها في السابق. وهذا التوجّه الذي اتّبعه بيرس، ووصفه الباحث بأنه مُهادن مشيراً إلى أنه على ما يبدو نبع من رغبته في كسب تأييد المتدينين في الانتخابات العامة القريبة، كانت له انعكاسات بعيدة الأثر؛ فموقفه تجاه المستوطنين مكّنهم من استغلال حادث الاغتيال من أجل مهاجمة خصومهم أعضاء «اليسار» الذين افترقوا عليهم واستغلّوا القتل لأغراضهم -حسب ادّعاء المستوطنين-. كذلك أتاحت الأجواء التي أشاعها بيرس للكثيرين من المتحدثين باسم المجتمع العسكري والديني إمكان الادّعاء أنّ الاغتيال السياسي هو بلا شك أمر مرفوض في جوهره، لكن رابين هو الذي جلبه على نفسه لاستخفافه بالمستوطنين وانجراره إلى «مغامرة أوسلو»، ولأنّه تسبّب عملياً في شقّ وحدة الشعب.

وخلص الباحث إلى أنّ بيرس أسهم منذ ذلك الوقت فصاعداً في بلورة بنية مؤسسية شجعت «الوحدة الداخلية» و «السلام الداخلي» على حساب سلام مُمكن مع الفلسطينيين. وقد وجدت هذه الوحدة تعبيراً لها في تمكين المستوطنين من فعل كلّ ما يحلو لهم تقريباً، فيما لم تعمل إسرائيل ضدّهم بصورة حازمة، لأنّهم اعتُبروا جزءاً شرعياً من المجتمع، وتمتّعوا بتأييد شعبيّ واسع.

ولعلّ أفضل «إيجاز» يمكن لنا تقديمه بشأن ما كانه رئيس الحكومة والدولة الإسرائيلية السابق شمعون بيرس في حياته، وبشأن ما سيكونه في الذهنية العامة، بعد مماته مؤخراً، لعله يكمن بما صدر عنه من أقوال ومواقف. وسنكتفي

بالإشارة إلى موقفين، من شأن كل منهما أن يفى بالغرض نفسه:

الموقف الأول، ورد في سياق الكلمة التي ألقاها بيرس في مراسم انتهاء ولايته رئيساً للدولة في مقر الكنيسة الإسرائيلي في تموز عام 2014، في ظل أجواء خيِّمت عليها أصداء وتداعيات الحرب الإسرائيلية العدوانية على قطاع غزة (عملية «الجرف الصامد»). ففي تلك الكلمة، زعم بيرس أن غزة ليست تحت الاحتلال. وأكد أنه «لا مجال للشك في انتصارنا». وأضاف: «نحن نعي أيضاً أنه لا يكفي تحقيق انتصار عسكري مجرد، فما من أمن دائم بدون سلام دائم، كما أنه ما من سلام حقيقي بدون أمن حقيقي. لا يجوز لنا في مساعي البحث عن السلام أن نهمل الاعتبار الأمني، كما لا يجوز لنا أن نغيب الاعتبار السياسي في جهودنا ومساعدتنا لضمان الأمن».⁽¹¹⁾

كذلك تطرَّق بيرس إلى مبادرة السلام العربية، فقال إنه لم يتوقع أي خبير أن يأتي يوم تعلن فيه جامعة الدول العربية، التي تبنت اللات الثلاث الصادرة عن مؤتمر الخرطوم، مبادرة تلغي هذه اللات وتطرح عوضاً عنها خطة تقترح طريقاً للسلام، لا بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب، وإنما بين إسرائيل والدول العربية كذلك، لكن في الوقت ذاته شدد على أنه لا يجوز قبول هذه المبادرة بحذافيرها.

بماذا يختلف هذا الموقف في صميمه عن الموقف الذي يتبناه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو؟

عن هذا السؤال سبق أن أجاب بيرس نفسه، في سياق كلمة ألقاها خلال مراسم إحياء ذكرى زئيف جابوتنسكي التي أقيمت بعد مرور يوم على إقامة مراسم تنصيبه رئيساً للدولة عام 2007، وهي تتضمن الموقف الثاني الذي رغبت بالإشارة إليه في نطاق تقديم هذا الإيجاز الشديد لما كانه بيرس، ولما سيكونه في أذهان الكثيرين.

11. الموقع الإلكتروني الرسمي [لرئاسة الدولة الإسرائيلية](#). (2014، 24 تموز). شمعون بيرس يلقي كلمة الوداع في حفل أداء اليمين للرئيس الجديد.

ومما قاله بيرس في تلك الكلمة: «لقد حمل التاريخ التيارات الرئيسيين في الحركة الصهيونية، أي الحركة العمالية ثم حركة جابوتنسكي (الصهيونية التنقيحية)، مهمة قيادة المشروع الصهيوني. وقد تقلصت الفجوات العقائدية بين المعسكرين حول كثير من القضايا لينتمي حالياً أبناء كلا التيارين إلى أحزاب سياسية مشتركة ويتشاركون في قيادة الدولة، وهو شيء كان من المستحيل تخيله في الماضي البعيد». وخلص إلى القول: «يبدو أن الملك سليمان كان محقاً في كلامه (الوارد في سفر الجامعة من التوراة، الفصل 4، الآية 9) أن الاثنين خير من واحد».⁽¹²⁾

ويعدّ دور بيرس في زرع المستوطنات الكولونيالية في الأراضي المحتلة منذ 1967 من «الأسرار المفضوحة»، لكن «إسهامه» في ترسيخ المفهوم الواقف وراء الاستيطان الصهيوني سبق هذا الدور، وانسحب قبل ذلك على منطقتي الجليل والنقب بحكم كون كل منهما ذات وجود عربي ديموجرافي كبير. ففي أيلول عام 1955، كتب بيرس ما يلي: «إن استيطاناً يهودياً كثيفاً في منطقتي الجليل والنقب سيشكل توازناً جدياً عند الخطر، لأنّ حربنا ستتركز في المستوطنات - إن تعرّضنا إلى هجوم، فسنبدل كل ما في استطاعتنا كي نقل الحرب إلى أرض العدو، بل لأنّ استيطاناً يهودياً يقلل من رغبة العرب في الحرب»⁽¹³⁾!

إرث رابين في مسار أوصلو

يعتقد كثيرون من الذين دفعوا نحو اتفاق أوصلو أنّ الإرث الباقي من هذا الاتفاق، ومن السياسة التي انتهجها رابين حتى لحظة اغتياله في عام 1995، هو ضرورة تقسيم الأرض وتخلي كل من الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) عن مطالبه التاريخية بكامل فلسطين، والتي تشكل برأيهم السبب الجذري للصراع. مع ذلك،

12. المصدر السابق.

13. سيجل، حجابي. (2015، 10 كانون الأول). البروتوكولات تكشف: هكذا أيد بيرس المشروع الاستيطاني. مكور ريشون.

لورد، أمنون. (2016، 28 أيلول). جاء وقت راحتك، كنت كدون كيشوت لا يكل. nrg.

هذا لا يمنع من رؤية أنّ «إرث أوسلو» يشتمل على العناصر الأساسية التي يتكوّن منها الموقف الإسرائيليّ اللاحق والراهن إزاء التسوية.

ويمكن أن نبرهن على ذلك، أكثر ما يمكن، من خلال استعادة أهمّ ما ورد في آخر خطاب ألقاه رابين في الكنيست في الخامس من تشرين الأوّل عام 1995، أي قبل شهر واحد من اغتياله، وتحدّث في سياقها عن رؤيته بشأن جوهر التسوية مع الفلسطينيين، والتي ليس من قبيل المبالغة القول إنّها بقيت تلقي بظلالها على التطوّرات اللاحقة.

وممّا قاله رابين في ذلك الخطاب:

«إنّنا نعتبر أنّ الحلّ الدائم (للصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ) سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي ستشتمل أغلبية مناطق أرض إسرائيل - كما كانت عليه الحال أيّام الانتداب البريطانيّ-، وسيُقام إلى جانبها كيان فلسطينيّ سيكون وطنًا لمعظم السكّان الفلسطينيّين المقيمين في قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، ونريد أن يكون هذا الكيان أقلّ من دولة كي يصرّف على نحو مستقلّ حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له [...] وستتجاوز حدود إسرائيل لدى تطبيق الحلّ الدائم خطوط ما قبل حرب الأيام الستّة، حيث إنّنا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران 1967... وسيجري تثبيت الحدود الأمنيّة للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردنّ، في أوسع معنى لهذا المفهوم»⁽¹⁴⁾.

وأضاف رابين: «إنّ القدس ستكون موحّدة بوصفها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها، لتشمل كذلك [المستوطنتين] معاليه أدوميم وچقعات زئيّف»، مؤكّدًا ما يلي: «لقد توصّلنا إلى اتّفاق، وتعهّدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أيّ مستوطنة في إطار الاتّفاق المرحليّ، وبعدم تجميد البناء والنموّ الطبيعيّ».

وليس من قبيل المصادفة أنّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة بنيامين نتنياهو يؤكّد، لدى مشاركته في مناسبات إحياء ذكرى اغتيال رابين، أنّ الشعب في

14. غولد، دوري. (2012، 2 تشرين الثاني). آخر خطاب لرابين في الكنيست. إسرائيل هيوم.

إسرائيل موحد حيال ضرورة التوصل إلى السلام لكن من دون أن يتنازل عن حقّه في الحياة في البلد، وعن حقّه في الدفاع عن أمنه وسلامته، فضلاً عن كونه موحدًا حيال مطلب الحفاظ على القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل إلى الأبد. فمثلًا في الجلسة الخاصّة، التي عقدها الكنيست الإسرائيليّ في هذه المناسبة في عام 2010، اقتبس نتنياهو فقرات طويلة من آخر خطاب ألقاه رابين لإسناد ما أكدّه لاحقًا في كلمته في ما يتعلّق بضرورة عدم تجميد أعمال البناء في المستوطنات، وضرورة أن تكون الدولة الفلسطينيّة العتيدة منزوعة السلاح وتُعترف بإسرائيل باعتبارها «دولة الشعب اليهودي»⁽¹⁵⁾.

ومما قاله في هذا الشأن على وجه التحديد ما يلي: «تقتضي الحاجة أن أبدي هنا والآن ملاحظتين قصيرتين: الأولى بشأن البناء والتجميد [في المستوطنات]، فقد سبق أن قلت إن تجميد أعمال البناء [الذي قامت به حكومته] لهو إجراء مؤقّت كان بمثابة بادرة حسن نية لم تُقدّم عليها أيّ حكومة سابقة، وإنّي أُعتبر كلام رابين في هذا الخصوص إقرارًا آخر بصحّة هذا الأمر، بالإضافة إلى حقيقة أن البناء في المستوطنات القائمة في «يهودا والسامرة» [الضفة الغربيّة] لا يتناقض مع السعي إلى السلام والتسوية. أمّا الملاحظة الثانية، فأرجو التعقيب من خلالها على ما قاله رابين لدى تطرّقه إلى الكيان الفلسطينيّ الذي سوف يقوم بأنّه «سيكون أقلّ من دولة»، ولا أعلم تحديدًا مغزى كلامه في حينه إلا أننا نتحدّث الآن عن قيام دولة منزوعة السلاح تُعترف بدولة الشعب اليهودي، إذ لا نريد أن نحرم الفلسطينيّين من حقّ تقرير المصير، ولا نريد التحكّم بهم. إنّ ما نرغب فيه هو أن تكون الدولة اليهوديّة معترفًا بها ومحميّة. وإنّ إصرارنا على قضية الأمن لا يأتي من باب النزوات أو التبريرات».

ما تقدّم يعني، وفق المنطق السليم، أنّ المؤسّسة السياسيّة الإسرائيليّة مستمرّة في تطبيق المدلول الحقيقيّ لـ «إرث مسار أوسلو»، ولا سيّما تشديده على وجوب أن تكون أيّ تسوية للصراع مستندة أساسًا إلى تلبية «حاجات إسرائيل الأمنيّة»

15. شلحت، أنطوان. (2015). بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل. رام الله: منشورات المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة -مدار.

بموجب مفهومها هي -وهي فقط- لهذه الحاجات (التي يعتبرها مطاطة ولا يحدّ نهاية لها).

ثمة من يؤكّد أنّه بعد اغتيال رابين، وخلال ولاية حكومة نتنياهو الأولى (1996-1999)، تحوّلت الأصوليّة اليهوديّة فضلاً عن المستوطنين في أراضي عام 1967 إلى عامل لا يمكن فهم الواقع الإسرائيليّ من دونه. وأثبت «مهرجان إحياء ذكرى مرور عشرين عاماً على اغتيال رابين» (أقيم عام 2015)، ضمن مؤشّرات أخرى، مسألة نهاية الصراع الداخلي الإسرائيليّ في ما يتعلّق بالعملية السياسيّة مع الفلسطينيين.

فحتّى ذلك المهرجان، جرت العادة أن يقيم مهرجانان سنويّان: واحد لـ «اليسار» (الصهيونيّ)، والآخر لمعارضى العنف باسم وحدة الشعب. أمّا في عام 2015، فقد أقيم مهرجان واحد فقط. و «اليسار» المذكور (ميرتس وحركة «السلام الآن») شارك في مهرجان إحياء الذكرى تحت مظلة شعارات اليمين الداعية إلى وحدة الشعب ونبذ العنف. وبحسب عدّة تحليلات، تعني مشاركة «السلام الآن» وميرتس في تظاهرة مع المستوطنين، تحت شعارات الحد الأدنى المشتركة، من ناحية عمليّة، دَفْنُ الرسالة بشأن ضرورة إنهاء الاحتلال (لأراضي عام 1967) من أجل تحقيق السلام، عميقاً تحت «الوضع القائم» المتمثّل بـ «السلام مع استمرار الاحتلال» المذكور.

ولوحظ أنّه عقب ذلك المهرجان بدأت تظهر في إسرائيل تحليلات تهدف إلى تحطيم «أسطورة رابين محقّق السلام». ويؤكّد جُلّها أنّ أحد الأسباب التي أدّت إلى فشل اتّفاق أوسلو يعود إلى عدم استعداد رابين للمضيّ قدماً والذهاب إلى حدّ تقديم ما يمكن أن يكون مقبولاً على الفلسطينيين، كالسيطرة على الحرم القدسيّ الشريف، وجعل القدس عاصمة مشتركة، ووقف البناء في المستوطنات. ولم يكن هذا بمثابة إسداء معروف من جانبه. فحتّى بعد أوسلو، بقي هو المحتل، الذي يواصل البناء الحثيث في المستوطنات. وجميع العروض التي قدّمت للفلسطينيين بعد اتّفاق أوسلو لم تكن كافية من أجل التوصل إلى سلام. فإيهود باراك أقنع اليسار بأنّه كان على وشك تحقيق السلام، لكن لم يكن لديه (وليس لدى إسرائيل

الآن) شريكٍ جدِّي. غير أنّ باراك، مثله في ذلك كمثل أولمرت، لم يوافق على بلوغ الحد الأدنى المطلوب الذي يتيح للقيادة الفلسطينية الرجوع إلى شعبها بعرضٍ سخيٍّ، مقبول، يكون في مركزه وقف فوريٍّ للبناء في المستوطنات، وسيطرة فلسطينية على الحرم القدسي، وعاصمة مشتركة، إلى جانب اعترافٍ مبدئيٍّ بمسؤولية إسرائيل عن مأساة الفلسطينيين المستمرة.

وأظهرت أغلبية المقاربات التي تناولت مدلولات ذكرى اغتيال رابين أنّه لا توافقاً على وجود «إرث» خلفه رابين وراءه بعد اغتياله. ورأى كثيرون أنّ إرثاً كهذا في حال وجوده قابل للتأويل، واعتبر البعض أنّ «إرث رابين» يتمثل في حاجة إسرائيل إلى دفع السلام مع الفلسطينيين قُدماً، وأنّ هذا المفهوم لإرثه أخذ في التبخر.

ونستطيع القول إنّه بعد مرور أكثر من عقدين على اغتيال رابين، بالإمكان ملاحظة أنّه بدأ يتشكّل في إسرائيل شبه توافق على ما يلي:

أولاً، أنّ الرصاصات التي أنهت حياته «أعدت بكيفية ما كتابة سيرة حياته»، وبالتالي فإنّ كلّ شيء -مسيرته العسكرية والدبلوماسية والسياسية- وُضع تحت جناحيّ سلام لم يكن، وهو غير موجود بتاتاً، واختفى رابين الحقيقي، وسيطرت شخصية خيالية جديدة على السردية المتعلقة به.

ثانياً، هناك انعدام توافق على «إرثه»، وهذا «الإرث» قابل للتأويل إلى نواحٍ متعدّدة وأحياناً متناقضة، وذلك وفقاً للمصالح السياسية التي تتحكّم بوجهات نظر شتى ألوان الطيف الحزبي، ولخدمة الصراعات الداخلية المحتملة في ما بينها هنا والآن.

ثالثاً، منذ عملية الاغتيال، ما يزال ظلّ قاتله يجنّال عمير يخيم فوق رؤوس صنّاع القرار الإسرائيليّين، وربّما يجعلهم يدركون (في لاوعيهم -إن لم يكن ذاك في وعيهم التام)، أنّ أيّ قرار بشأن إخلاء مستوطنين من الأراضي المحتلة يستتبع دفع ثمنٍ سياسيٍّ باهظ، وقد يدفعون أرواحهم ثمناً لذلك.

والحقيقة أنّه منذ أكثر من خمسة أعوام يتّسم إحياء ذكرى هذا الاغتيال أيضاً

بتصعيد هجوم اليمين الاستيطاني المتطرف على «إرث رابين» بموجب الصيغة التي يتداولها معسكر «اليسار - الوسط» بشأنه. ويعتبر القائمون بالهجوم أنّ هذا الإرث يفتقر إلى أيّ ثراء فكريّ أو روحيّ، وفي الوقت ذاته ينطوي على إثم سياسيّ خطر للغاية يتمثل في «اتّفاق أوسلو» الذي تسبّب برأيهم في «مزيد من سفك دماء اليهود»!

«سلام أوسلو»: مكسور ومُتخيل

بالإضافة إلى كتاب رون پونداك السالف، صدرت في إسرائيل، ولا سيّما منذ أن عُقدت وانتهت إلى الفشل الذريع قمّة كامب ديفيد في صيف عام 2000، عدّة كتب تناولت ما حدث في تلك القمّة وفي أعقابها من تطوّرات مهمّة، جديدة وخطرة، لا تزال تلقي بظلالها على الأعوام التي تلتها. ومعظم هذه الكتب اضطلع بتأليفها ساسة أو إعلاميون شاركوا في القمّة، من بينها -على سبيل المثال- كُتب چلعاد شير ويوسي بيلين وشلومو بن عامي ومناحيم كلاين وراقيف دروكر. كما انضمّ إلى هذا المجهود عدد من الباحثين الأكاديميين الإسرائيليين.

ونذكر من كتب هؤلاء الباحثين كتاب «سلام مكسور: إسرائيل، الفلسطينيون والشرق الأوسط» (2004) للأستاذ الجامعيّ د. يورام ميتال، من «جامعة بن جوريون» في بئر السبع، الذي خلص فيه إلى أنّ «ما أفلح الإسرائيليون والفلسطينيون في إحرازه على مدار العقد الممتدّ بين العامين 1993 و 2003 لم يكن أكثر من «عمليّة» انعكست في العديد من الاتّفاقات والتسويات، وفي القليل القليل من مضامين «السلام» المهمّة وذات الدلالة»⁽¹⁶⁾.

في هذا الكتاب يوجّه المؤلّف سهام نقده صوب التبسيط والتسطيح، اللذين كانا في المعتاد مثابة صفة ملازمة لجملة من مفاهيم السياسة والساسة في إسرائيل إزاء الصراع وإزاء الفلسطينيين والشعوب العربيّة جمعاء، وهي صفة كانت تُسعف

16. ميتال، يورام. (2004). سلام مكسور: إسرائيل، الفلسطينيون والشرق الأوسط. القدس: منشورات «كرمل».

المصابين بها في تجاهل السياقات المخصوصة فيؤدّي الأمر إلى نتائج معكوسة، أو على الأصح لا يؤدّي إلى النتائج المرجوة.

وبرأيه، تنطوي خطة أوسلو على ثلاثة مركّبات تُشكّل عمادها وقوامها. وهذه المركّبات هي: الاعتراف المتبادل، ومأسسة «عملية السلام» خلال المرحلة الانتقالية، والتزام بالتوصّل إلى اتّفاق حول الحلّ الدائم يجري في إطاره إجمال المواضيع الأكثر استعصاء على الحلّ. وهو يرى أنّ الرصاصات التي اغتالت رابين، في الـ 4 من تشرين الثاني عام 1995، أصابت الهدف المتوخّى منها وهو «كبح جماح العملية السياسيّة». غير أنّه، في موازاة ذلك، يولي أهميّة كبيرة لقرار شمعون بيرس، وريث رابين في كرسيّ رئاسة الحكومة وقيادة حزب العمل، إبقاء السيطرة الإسرائيليّة على مدينة الخليل، الذي كان (القرار) ذا مفعول نافذ في عدم توفير الحماية المطلوبة للعملية السياسيّة، «وقد أدرج المستوطنون في تلك المدينة في عداد ما جرى اعتباره في إسرائيل النواة الصّلبة للمستوطنين [...] وعلى خلفيّة التوتّرات بين التيارات السياسيّة المتخاصمة في إسرائيل أثر رئيس الحكومة عدم المجازفة بدخول مواجهة مع هؤلاء المستوطنين وأنصارهم». وفي سياق لاحق لكن متّصل، يشير الباحث إلى أنّ جميع خروقات إسرائيل لما تضمّنه اتّفاق أوسلو من التزامات تكاد تتقرّم حيال سلوكها في موضوعة الاستيطان، الذي كانت غايته الرئيسيّة وما تزال إيجاد ظروف ووقائع ميدانيّة تحوّل دون تقسيم البلد ودون قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات تواصل جغرافيّ. ويضيف قائلاً إنّ جماهير المستوطنين وأنصارهم كانوا على مدار الأعوام عنصراً شديداً للتأثير في الساحة السياسيّة في إسرائيل. وحقيقة أنّ أيّ حكومة في إسرائيل لم تفلح بعد أوسلو في إتمام ولايتها القانونية تُعدّ تعبيراً ملموساً عن انعدام الاستقرار السياسيّ. وولفت إلى أنّ جميع حكومات إسرائيل المتعاقبة في العُقد المذكور أيّدت وأعطت الضوء الأخضر لتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وخلق مواقع احتكاك مع الفلسطينيين بين الفينة والأخرى. وخلال الأعوام الثمانية الأولى من «عملية أوسلو»، زاد عدد المستوطنين بنحو ثمانين بالمئة (80%)، فيما شكّل التكاثر الطبيعيّ نسبة ضئيلة من هذا الارتفاع. ولم تكن مسaire بيرس للمستوطنين أو،

بحسب تعبير ميتال، مسابرة للنواة المرطفة من المرطوبن، النقطة الوحيدة التي عنر انكسار «عملية أوصلو» أو كان فيها ما يؤشر إلى ذلك، في موازة جريمة اغتيال رابين، ضمن سياقها الإسرائيلي، وإنما كانت هناك أيضاً نقاط انكسار أخرى أبرزها فترة ولاية بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة، التي اسمرت ثلاثة أعوام (1996 - 1999) و «تميزت بجهد لا يكل لحرف برنامج أوصلو عن مسار تطبيقه». ويؤكد ميتال أن إيهود باراك، الذي ارتم في الوعي الإسرائيلي باعتباره «مكمل طريق رابين»، لم يكن على هذا النحو بالتمام والكمال. فقد اشهر عنه تحفظه من برنامج أوصلو في فترة توليه منصب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ومنصبي عضو كنيسر ووزير عن حزب العمل. و «خلال نقاشات أجريت في الكنيسر وحول طاولة الحكومة عرض باراك مساوي برنامج أوصلو، وامتنع خلال التصويت على هذا الاتفاق المرهلي».

ويخصص المؤلف حيناً واسعاً لفترة ولاية باراك في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (1999 - 2001)، وهي الفترة التي كان مالها «تفجر المواجهة العنيفة بين إسرائيل والفلسطينيين». ويشير إلى أن باراك سعى، منذ بداية فترة توليه لمهام رئيس الحكومة، إلى طرح برنامج بديل للتكتيك الذي اسرند إليه برنامج أوصلو في مسرته. وكانت خطة باراك هي التالية: إدارة مفاوضات مباشرة بين الطرفين حول الحل الدائم وإجمال هذا الحل خلال فترة تتراوح بين 12 و 15 شهراً. «ويحسم الطرفان في إطار الحل الدائم جميع القضايا التي لم يجر إجمالها، وكذلك يضعان حداً للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني». وسرعان ما ارتم «إنهاء الصراع» باعتباره هدفاً رئيسياً في نظر رئيس الحكومة الإسرائيلية. وكان هذا بمثابة مطلب غير مسبوق من الناحية التاريخية ويفرر إلى أي أسانيد من ناحية القانون الدولي. وليس من قبيل المصادفة، وفق ما يؤكد ميتال، أن اتفاقيات السلام التي وقعتها إسرائيل مع مصر والأردن لم تتضمن بنداً يترق إلى «نهاية الصراع». ومنذ بداية ولايته أعلن باراك، عياناً بياناً، «أربعة لاءات» ذكر أن في نيته بموجبها صوغ الاتفاق الدائم. وهي: لا للعودة إلى خطوط ال 4 من حزيران عام 1967؛ لا لتفكيك مستوطنات؛ لا لحل وسط في القدس؛ لا لحق العودة وأي

رجوع للاجئين فلسطينيين إلى المنطقة الخاضعة لسيادة إسرائيل. ويؤكد: «كان ذلك إعلاناً واضحاً وحاداً يتعلّق بموضوعات يُفترض في الطرفين أن يتفاوضا حولها بغية الوصول إلى اتفاق دائم. وبالرغم من أنه كان بالإمكان التقدير أنه يستحيل إحراز اتفاق ضمن شروط كهذه، فإن أقوال باراك لم تُنرّ نقاشاً عمومياً مهماً ونقدياً، لا في إسرائيل ولا في خارجها أيضاً» (عاد باراك وكرّر لاءاته عشية سفره إلى قمة كامب ديفيد في الـ 10 من تموز عام 2000، حيث أكد أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط الـ 4 من حزيران عام 1967، وأن القدس ستبقى موحدة تحت سيادتها، والغالبية المطلقة من المستوطنين في الضفة الغربية ستبقى في أماكنها داخل الكتل الاستيطانية وضمن السيادة الإسرائيلية ولن تعترف إسرائيل بأيّ مسؤولية أخلاقية أو قضائية عن نشوء مشكلة اللاجئين).

وتابع القول إنّه من المهمّ التشديد على أنّه حتّى قبل تدشين قناة المحادثات السريّة الإسرائيليّة - الفلسطينيّة في ستوكهولم (عاصمة السويد)، وقبل بروز علامات التصعيد في المواجهة ميدانياً، مال باراك إلى زرع بذور التشكيك والريبة بشأن نيّات القيادة الفلسطينيّة وفي مقدّمها الرئيس ياسر عرفات (وهو ما يفتح المجال للشكّ في ما إذا كان كلّ ما جاء عقب ذلك أخذ في الاعتبار غاية التجيش لصالح تلك النزعة الريبية). و«قد وصف [باراك] على مسامح المقربين منه الميزات التي تستهويه في تكتيك نزع القناع عن وجه القيادة الفلسطينيّة عموماً وعن وجه عرفات خصوصاً». ويشير ميتال إلى أنّ هذه النزعة سترافق باراك كما ظلّه منذ تلك الفترة فصاعداً، وستنعكس في مجمل قراراته وتصريحاته العلنيّة على حدّ سواء.

ولم يأخذ المؤلّف على محمّل الجدّ ما اصطلح على توصيفه بـ «العرض السخيّ» الذي اقترحه باراك على عرفات والمفاوضين الفلسطينيين في القمة المذكورة. ولتدعيم ذلك، يشير -على سبيل المثال- إلى أنّ مباحثات طابا، التي أعقبت قمة كامب ديفيد، انطوت على خلاصة فيها ما يُنير الذهن في هذا الصدد. فبعد مرور خمسة أشهر على انعقاد قمة كامب ديفيد، انكشف ادعاء «العرض السخيّ»، الذي قاده باراك، في كامل عُرْيِهِ. وكما هو معروف، فقد صرّح رئيس الحكومة في

ختم قمة كامب ديفيد بأنه ليس في وسع أي زعيم إسرائيلي أن يعرض اقتراحاً بعيد المدى مثل الذي عرضه على الفلسطينيين. وسرعان ما أُطلت مباحثات طابا وتبين معها أنّ ممثلي حكومة باراك يعرضون على القيادة الفلسطينية ذاتها اقتراحات «متطورة جداً عن تلك التي عُرضت في كامب ديفيد».

ويغوص هذا الكتاب أيضاً على جملة من التغييرات التي شهدتها إسرائيل خلال الفترة التي أخضعها للبحث (1993 - 2003)، ويعتبرها تغييرات سلبية. ومنها:

1. ارتفاع منسوب إسهام العسكر في السياسة الإسرائيلية، من دون مراعاة أنّ الحديث يخصّ نمطاً شاذاً في أنظمة حكم تُعرّف نفسها بأنها ديمقراطية.
2. تَمَاشي الخطاب الإعلامي المهيمن على المشهد العامّ مع ما ضحّته المؤسسة السياسية والأمنية من مواقف وأنباء وتحليلات، ولا سيّما في ما يتعلق بـ «الشريك الفلسطيني». وعلى حدّ تعبير المؤلف، «البطن الرخوة» لدى غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية تمثّلت في «اعتمادها المبالغ فيه والمفتقر إلى النقد على أخبار وتقييمات مصدرها المؤسسة السياسية والأمنية»، حتّى «بدا أحياناً أنّ بعض الصحافيين ليسوا سوى رجوع صدى لنغمات جرى تأليفها من جانب تلك الأطراف الرسمية أو غيرها».
3. فترة إيهود باراك، وعلى وجه الخصوص في أعقاب قمة كامب ديفيد، كشفت النقاب - في نظر المؤلف - عن أزمة ما يُعرّف بـ «اليسار الصهيوني» في إسرائيل. فهذا اليسار الذي، بخلاف اليسار في دول العالم كافة، لا يشخّص مميّزاً عن اليمين إلاّ بموجب موقفه من «عملية السلام»، هذا اليسار انقاد وراء الرواية التي صاغها باراك وسيطرت بكثافة على الخطاب الإعلامي. وكل ما جرى الكشف عنه عقب فشل قمة كامب ديفيد لم يكن أكثر من جملة مزاعم تبسيطية تقاسمها اليسار واليمين على حدّ سواء، وهذان شكلاً معاً الإجماع في الخطاب السياسي الإسرائيلي. أمّا المطالبة بإجراء نقاش عموميّ معمّق حول الأسئلة الأساسية، يمكن عبّره مواجهة سُحب الضباب الدكّاء التي دأب على نشرها الناطقون الرسميون بلسان

المؤسسة الحاكمة في مناسبات من الصعب حصرها، فكانت من نصيب أفراد قلائل فقط، لكن أصواتهم ضاعت هباء في الزحام. في المقابل، ارتفعت في الإعلام أسهمُ ناطقين يصفهم بأنهم «يساريون في الظاهر» تحدت وجهتهم في الإعراب عن الندم وفي الاستفاقة من «وهم السلام مع الفلسطينيين»، ومنهم -على سبيل المثال- الكاتب عاموس عوز و«المؤرخ الجديد» بيني موريس، الذي لم يعد «جديداً» بتاتاً. بكلمات أخرى، المجهود المنصرف بكليته نحو إعادة بناء صورة «الشريك» أصبح بمثابة الدبق الذي يعيد لحمه «أبناء القبيلة الواحدة»!

كذلك لا بُدَّ من أن نخصّ بالذكر كتاب «سلام متخيّل- حول الخطاب والحدود، السياسة والعنف» (2007) لعالم الاجتماع الإسرائيلي ليف چرينبرج، الذي حاول فيه أن يجيب عن السؤال المركزي التالي: ما الذي أجاج إمكان تخيّل عملية أو سلو باعتبارها سيرورة سلمية؟ ولماذا انهارت هذه العملية وأصبحت مجرد وهم؟⁽¹⁷⁾ وثمة عدد من الفرضيات تقف في صلب البنية النظرية العامة للكتاب، يوردها چرينبرج عبر التعقّب الدقيق لما يتطابق معها من معطيات موضوعية ميدانية، ومنها فرضية أنّ أو سلو لم يكن بداية سيرورة واضحة مُسبقاً تُفضي إلى نتائج معروفة هي أيضاً بصورة مسبقة، وفرضية أنّ سيرورات الصراع تتأثر، إلى درجة كبيرة، بمراحل تطوّر الهويتين القوميّتين للكيانين المتصارعين، وفرضية أنّ مواقف الجيش الإسرائيلي وممارساته وعلاقاته مع المجتمع والمؤسسة السياسية في إسرائيل تمارس تأثيراً حاسماً على تطوّر الصراع، وأخيراً فرضية أنّ تطوّر الصراع تخضع لتأثير عمليّتين سياقيّتين في الكيانين، هما الديموقراطية وإلغاء الكولونيالية، وهنا يستعين المؤلف بالتطبيقات الناجزة لهاتين العمليّتين في كل من جنوب أفريقيا والجزائر.

وتكمن نقطة انطلاق رئيسية لدى چرينبرج في الاعتقاد بأن عملية أو سلو لم تتوافر فيها احتمالات كبيرة للنجاح، وذلك لسببين رئيسيين، هما القوة الإسرائيلية

17. چرينبرج، ليف. (2007). سلام متخيّل، خطاب الحرب. إخفاق القيادة، السياسة، والديمقراطية في إسرائيل، 1992 - 2006. منشورات «ريسلينج». (الترجمة العربية: مدار، رام الله)

الفائضة، وطمس الحدود المادّية والمجرّدة بين الكيانين. وهو يعزو بدايات هذا الطمس إلى ما بعد مرحلة حرب حزيران عام 1967. غير أنّه بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى (في عام 1987)، بدأت عملية إعادة ترسيم لهذه الحدود، وهي عملية مستمرّة إلى الآن وعمادها الإجراءات الأحاديّة الجانب المفرطة في عنفها (نحو: الجدار الفاصل؛ خطّة الانفصال؛ فك الارتباط مع قطاع غزّة؛ الاستيطان...) والتي تحوّل دون إحراز أيّ تقدّم نحو حلّ الصراع. كذلك يشير إلى أنّ مفاوضات أوّسלו أقيمت المسائل الجوهرية (وهي: الحدود؛ اللاجئين؛ القدس) مفتوحة. وقد أتاح إبقاء هذه المسائل مفتوحة لكل طرف إمكان أن يتخيّل السلام وفقاً لما يريده ويشتهيهِ. وفي عرفه، ربّما كمنت في ذلك القوّة الكبيرة لأوّسلو، لكن كمنت فيها أيضاً نقطة ضعفه الرئيسيّة، إذ إنّ القدرة على التخيّل هي شرط ضروريّ من أجل إحداث التغيير السياسي، إلّا أنّها غير كافية إطلاقاً من أجل تحقيقه.

علاوة على ذلك، انطوى أوّسلو أيضاً على فشل تكتيكيّ خطير. الأمر الجوهريّ في هذا الفشل التكتيكيّ هو استناد إستراتيجية الطرفين إلى إرجاء المساومة إلى مرحلة الاتفاق الدائم، وذلك نتيجة إدراكهما لعدم قدرتهما على تحقيق مطالبهما. وقد رغب الطرفان في الاحتفاظ بـ «أوراق المساومة»، غير أنّ هذه الأوراق أصبحت، في نهاية الأمر، بمثابة اللاعب الرئيسيّ في العملية برمتها (تمتلك أوراق رابين في المستوطنين بشكل عامّ، وفي غلّاتهم في مدينة الخليل وفي المستوطنات الإيديولوجية بشكل خاصّ؛ وتمتلك أوراق عرفات في المتشدّدين الإسلاميّين).

ولئن كانت عملية أوّسلو قد عنت، في تحليل المؤلّف، إشارة البداية أو فاتحة عملية الدّمقرطة، فقد انتفت بعد تلك العملية مسألة لزوم اندماجها مع عملية أخرى، هي عملية إلغاء الكولونيالية، ولو لمجرّد أنّ من شأن ذلك أن يؤدّي، برأيه، إلى تحقيق علاقات سلام بين دولتين: إسرائيل وفلسطين. وكانت عملية الدّمقرطة قد بدأت بمجرد إجراء المفاوضات والموافقة على حلّ القضايا بالطرق السلمية وبالاعتراف المتبادل (بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) وفتح الحيز السياسيّ للمطالب الفلسطينية، إلّا إنّ عملية إلغاء الكولونيالية لم تبدأ، بل إنّ السيطرة الإسرائيليّة

الأحادية الجانب على الفلسطينيين تعززت وتوثقت بمساعدة اتفاقيات أوسلو، كما أن تنفيذ عملية الفصل، التي وعد رابين الناخبين بها، لم يبدأ بتاتا. وقد زاد على ذلك كله أيضا أن عملية الدمقرطة نفسها لم تشتمل على تحييد سياسي للقوى المرشحة لأن تقوم بتخريب العملية.

ويستعرض جرينبرج في الكتاب أيضا استمرار السيرورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد أوسلو، ويتوقف بشكل خاص عند سيرورات داخلية مستجدة. ويشمل عرضه ما يلي: التغييرات الاجتماعية والسياسية التي أعقبت اغتيال رابين؛ التغييرات في مكانة الجيش الإسرائيلي الذي غير موقفه وبدأ يتدخل في الشأن السياسي؛ التخلي عن «طريق أوسلو» وترميم الوحدة الوطنية الإسرائيلية في الظاهر عقب تصدعها؛ القضاء على «مفهوم أوسلو» من طرف بنيامين نتنياهو ومن ثم إيهود باراك والتغييرات داخل حزب العمل؛ الانتفاضة الفلسطينية الثانية وصعود أريئيل شارون إلى سدة الحكم؛ الانفصال عن قطاع غزة؛ السيرورات المختلفة بعد ذلك الانفصال حتى الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في عام 2006 وصولا إلى اندلاع «حرب لبنان الثانية» في ذلك العام وتأثيرها على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية.

ويتوقف هذا الكتاب عند بعد مهم آخر هو الاقتصادي. وفي هذا الشأن، يؤكد المؤلف أن عملية أوسلو كانت أيضا نتيجة لتطلع النخب الاقتصادية والطبقة الوسطى في إسرائيل إلى «التطبيع» والاندماج في الاقتصاد العالمي و «القرية الكونية» (العولمة) وقطف ثمار ذلك، ولذا فقد أبدت الاستعداد لوضع حد للسيطرة العسكرية على الفلسطينيين التي مسّت بمكانة إسرائيل الدولية. بكلمات أخرى، فتح حيز سياسي للأجندة الاقتصادية لدى تلك النخب والطبقة الوسطى اقتضى فتح حيز سياسي أمام الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وقد مسّ ذلك ببضع أساطير قومية مؤسّسة مثل «أرض إسرائيل الكاملة» و «الأمن» (هنا لا يفوت المؤلف أن يشير أنه في الوقت الذي انفتحت فيه الأسواق العالمية في وجه التجارة والاستثمارات الإسرائيلية، ازدادت أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية تدهورا واتسع نطاق جلب العمالة من العالم الثالث لتحل محل العمالة الفلسطينية،

وذلك تماشيًا مع أجندة تلك النُخب). غير أنه في الوقت نفسه انطوت عملية أوصلو على تهديد لشرعية مكانة النُخب المذكورة في التراتبية الاجتماعية الإسرائيلية. وهكذا سرعان ما اتضح أن السلام المتخيل بدأ يجبي ثمنًا سياسيًا آخر يتمثل في انحلال داخلي للمجتمع الإسرائيلي وهويته المشتركة، وينعكس ببريق ساطع في الخطاب العام.

أوصلو ودور إيهود باراك

فضلاً عما ورد آنفاً بشأن أداء إيهود باراك، ينبغي أن نتوقف عند تقرير إستراتيجي يتضمّن تقييماً للمفاهيم السياسية والمنطلقات الأساسية، التي وجّهت السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين خلال الأعوام 2000 - 2004، مقياسة مع ما كان سائداً قبل ذلك أيضاً، صدر عن «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية» في شباط عام 2005، تحت العنوان «الانتقال من تسوية الصراع إلى إدارته»، وشكل خلاصة عمل «مجموعة تفكير» تبلورت تحت كنف المعهد المذكور ضمّت باحثين وخبراء في مجالات متعدّدة وعقدت عدّة لقاءات، ابتداءً من شهر تشرين الثاني عام 2003.

وضمّت هذه المجموعة شخصيات رفيعة من مجال الاستخبارات مثل: إفرايم هليفي ورتوفين مرحاف ويوسي بن آري (من جهاز الموساد)، وإفرايم لاقي (من «أمان»- شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي)، وكوبي ميخائيل (من وحدة التنسيق والارتباط)، وأكاديميين آخرين من بينهم: يعقوف بار سيمانطوف (رئيس الطاقم ورئيس المعهد) ودانييل بار طال وروت لبيدوت ودان زكاي وعزرا سدان وتمار هيرمان ويفراح زيلبرمان ويتسحاق رايتز. وأجرت المجموعة مقابلات مع رجال استخبارات ومستشرقين من بينهم ماتي شتاينبرج، المستشار البارز لرئيس جهاز الأمن العامّ («الشاباك») في الشؤون الفلسطينية.

يشير هذا التقرير إلى أنّ باراك سعى للوصول إلى نهاية الصراع ووضع حدّ للمطالب الفلسطينية، في مقابل تنازلات (إسرائيلية) وإن بدا أنّها بعيدة المدى

إلا أنها تعكس فقط نتائج حرب حزيران عام 1967: إقامة دولة فلسطينية؛ التنازل عن معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك غور الأردن؛ اقتلاع مستوطنات؛ تقسيم القدس. لكن في كامب ديفيد، كما في المفاوضات التي استمرت بعد ذلك أيضاً، تعلم الطرف الإسرائيلي درساً في معرفة الموقف الفلسطيني الحاسم بشأن عدم إمكانية تسوية الصراع بثمان حل أو إزالة نتائج حرب عام 1967 فقط.

ويكتب التقرير في هذا الشأن: «بنظرة ثانية يبدو الآن أن مطالبة إسرائيل الملحاحة بـ «نهائية الصراع»، ضمن الشروط التي وضعتها، جرى تفسيره لدى الفلسطينيين باعتباره محاولة لإخضاع الرواية التاريخية الفلسطينية أمام الرواية التاريخية الإسرائيلية. وخنوع كهذا، من ناحية الفلسطينيين، لم يكن خياراً سياسياً ممكناً. زد على ذلك أن هذا الطلب الإسرائيلي نأى بالطرفين عن النقاش حول نتائج حرب عام 1967 إلى نقاش حول نتائج حرب العام 1948 - 1949».

ويتابع: «يقول الفلسطينيون إنهم لا يستطيعون أبداً الموافقة على كون أحداث حرب 1948 - 1949 عادلة. مع ذلك، فإن التيار المركزي مستعد على ما يبدو، في نوع من الاضطرار، للتسليم بنتائج الحرب والتوصل إلى اتفاق حول تسوية لا تكون «عادلة»، ومن هنا فهي لا تكون نهائية ومطلقة. هذا التيار وقيادته يقومان بتمييز عملي بين «تسوية عادلة»، تشمل تطبيقاً جارفاً وكاملاً لحق العودة، لكنها تسوية غير عملية، وتسوية ممكنة، تعالج نتائج حرب عام 1967 وتنطوي في أكثر تقدير على إقرار بالإثم التاريخي، لا على تطبيق حق العودة على أرض الواقع. غير أن الطرف الإسرائيلي يطلبه من الفلسطينيين الإعلان عن نهائية الصراع طلب عملياً منهم، دون أن ينتبه إلى ذلك (كما يدعي التقرير) الإقرار بأن حرب 1948 - 1949 ونتائجها كانت عادلة، الأمر الذي لا يستطيع الفلسطينيون قبوله أبداً».

ويعتبر التقرير ما يجوز تسميته «إرث باراك» واحداً من الأعمدة الرئيسية في المفهوم السياسي إزاء الصراع الذي أدار ظهر الجفن لمفهوم أوسلو، وجرت تبيئته فيما بعد أيضاً من قبل حكومة أريئيل شارون واليمين المتطرف في طبعها الأولى. فأقطاب هذه الحكومة، على ما جاء في التقرير، ورثوا تقييمات باراك بالنسبة

إلى عدم نضوج الفلسطينيين لتسوية الصراع، وبالنسبة إلى مسؤوليتهم عن فشل العملية السياسية وعن غياب شريك فلسطيني لائق لهذه العملية، وذلك على الرغم من التقييمات الإستراتيجية الرسمية التي أقرت طوال عام 2001 بأن عرفات والقيادة الفلسطينية ما زالا معنيين بإحراز غايتهم من خلال المفاوضات. غير أن شروح باراك، على الرغم من أنها لم تتماش مع التقييمات الرسمية للاستخبارات، ناسبت تمامًا وجهات نظر شارون السياسية. فهذا الأخير عارض طوال الأعوام عملية أوسلو، ورأى فيها خطرًا فعليًا على وجود إسرائيل وأمنها، وأيد تأييدًا جارفًا إقامة المستوطنات. وشارون وشاؤول موفاز (وزير الدفاع السابق) عارضًا التنازلات التي اقترحها باراك على الفلسطينيين في كامب ديفيد، كما عارضًا خطة كلينتون ومحادثات طابا. وموفاز، كرئيس لهيئة أركان الجيش وقتذاك، لم يعبر عن معارضته الواضحة لتلك التنازلات فحسب، وإنما اختلف أيضًا بصورة عامدة مع السياسة الرامية إلى احتواء المواجهة العنيفة فور تفجرها، والتي قرّر المستوى السياسي أن ينتهجها في حينه، وعمليًا فإنه لم ينفذ هذه السياسة، نصًا وروحًا.

على صلة بموضوع باراك وإرثه، يشير كتاب آخر يحمل العنوان «هراكري- إيهود باراك: الإخفاق الأكبر»، وهو من تأليف رافيف دروكر،⁽¹⁸⁾ إلى أن باراك ذهب إلى مؤتمر القمة في كامب ديفيد وهو «مستعدّ جيدًا» لكي يحتفل بالاتفاق، الذي خُيل له أنه سينجزه مع الفلسطينيين حول الحلّ الدائم للصراع بين الطرفين، من دون أن يكون مستعدًا إطلاقًا لجوهر هذا الاتفاق، وذلك لسبب يرتبط بطبيعته المتعجّلة الساعية إلى إحراق المراحل وبسبب نهجه الأرعن، وكذلك -بما لا يقل أهمية عن هذا- بسبب عنجهيته الجوفاء. لا يعني هذا الكلام أنه أهمل الجوهر في ما هو مرتبط بالمشاريع الإسرائيلية التقليدية المؤدّجة بالصهيونية، فوَقَّاع هذا المؤتمر، حتّى وفق عرض هذا الكتاب لها، تثبتت تصلّب مواقفه بشأن القضايا الرئيسية وهي: الحدود والقدس واللجوء. وكان رهانه هو أن يُقنع الرئيس الأميركي بيل كلينتون بالاتفاق الذي ينوي ابتزازه من خلال تجبير كون هذا الأخير «بطة عرجاء»، كما هي حال أمثاله عشية كل انتخابات رئاسية أميركية، وهذا بدوره

18. دروكر، رافيف. (2003). هراكري: باراك في امتحان النتيجة. منشورات «يديعوت سفاريم». (الترجمة العربية: مدار، رام الله).

يفرض الاتفاق على عرفات.

من بين كتب الباحثين، سواء أكانت تلك التي توقّفنا عندها ضمن هذه القراءة أم تلك التي لم نتوقّف عندها، يميّز كتاب الباحثة الألسنية تانيا راينهارت (المتوقّاة في عام 2007) الذي يحمل الاسم «أكاذيب عن السلام»،⁽¹⁹⁾ نظراً إلى تركيزه، بصورة تكاد تكون جوهرية، على وسائل الإعلام الإسرائيلية وأدائها المبتور، وعلى أزمة اليسار الإسرائيلي الصهيوني الذي وقف من وراء «فكرة أوصلو».

وهي تؤكد، في سياق مقابلة خاصّة أجراها معها محرّر الكتاب أمير روتم، أنّ اعتمادها الرئيسيّ في تأليف فصوله كان على وسائل الإعلام الإسرائيلية في سيرورة أريد لها، على حدّ قولها، «تخليص الحقائق من ربكة المزايم الأساسية، والفصل بين الحقائق وتلك المزايم في سبيل تشييد تفسير متجدّد للحقائق».

تتبنّى الباحثة الفكرة القائلة إنّ سبب هيمنة اليمين على المؤسسة السياسية الإسرائيلية (وهي التي تنبأت في حينه بأنّه على ما يبدو لن تجد هذه المؤسسة لنفسها فكاً منها حتّى إشعار آخر) راجع في العمق إلى تبدّد «البديل اليساريّ» شدّر مدّر. ولغرض تأكيد هذه الفكرة، فقد استعادت الأجواء التي جرت فيها المنافسة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السادس عشر (جرت في كانون الثاني عام 2003) بين حزب الليكود الذي خاض تلك الانتخابات وكان بزعامه أريئيل شارون (باعتباره ممثّل اليمين)، وحزب العمل الذي خاضها وكان بزعامه عمرام متسناع (باعتباره ممثّل اليسار).

وتكتب الباحثة بهذا الشأن: «رويداً رويداً أصبح متسناع غير مختلف كثيراً عن شارون (وعلى وجه التحديد بالنسبة إلى الموقف إزاء مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967). وفي اللحظة التي يكون فيها الخيار المائل أمام المترددين هو بين يمين واضح ونهج مماثل لكن مُتبلّ ببلاغة يسارية جوفاء، فإنّ ذلك يسعف في إقناع هؤلاء بأنّ طريق اليمين هي الطريق الوحيدة عملياً. أمّا إذا كان مكتوباً علينا أن نحارب الفلسطينيين وأن نسعى إلى طردهم أو حبسهم، ففي

19. راينهارت، تانيا. (2005). أكاذيب عن السلام - حرب باراك وشارون ضدّ الفلسطينيين. (ترجمة: وورجن، غالبا). تل أبيب: منشورات «سفرى تل أبيب».

وسع شارون أن يفعل ذلك أفضل بكثير من متسناع».

وتضيف: «من ناحية أخرى، فهم شارون الوجهة التي تميل الأكثرية نحوها، ووعد بالخروج من المناطق [الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967]. وقد دلت استطلاعات الرأي العام، التي أجريت عشية تلك الانتخابات، على أن نسبة المؤيدين لشارون، نحو ستين بالمئة، تؤمن في الوقت ذاته بأنه سيخرج من تلك المناطق ويفكك مستوطنات. إن معنى ذلك هو أن شارون ذرّ رماداً يسارياً في العيون، ودارت دعايته الانتخابية حول إنهاء الاحتلال (وإن لم يكن ذلك من خلال هذه التعابير تحديداً) وإخلاء مستوطنات، بينما في برنامج متسناع انزاح جانباً الخروج من المناطق، في حين كفّ هو ذاته عن الحديث بشأن انسحاب فوريّ مكرراً أنه ينبغي التفاوض. وبدا أن البرنامجين متماثلان، بل إن متسناع بدأ بالحديث عن الجدار الفاصل. ولا شك في أن فعل عكس ما يفعله شارون يحتاج شخصاً آخر لا بد من أن يكون مغايراً تماماً».

إضافة إلى ما ذكر، ينطوي كتاب راينهارت على تعميق لجانب واحد من المشهد السياسي الإسرائيلي الذي كان سائداً آنذاك، ورأت من جهتها أنه جانب شديد الأهمية وبالغ الدلالة؛ ذاك هو دور العسكر (الجنرالات) في ترسيم حدود السياسة الإسرائيلية. وهي تشير في هذا الخصوص إلى أن المنظومتين العسكرية والسياسية في إسرائيل كانتا على الدوام متضافتين. وطبقاً لأقوال تقتبسها عن «مصدر موثوق به في الكونجرس الأميركي»، فإن الذي يقرّ في إسرائيل الإستراتيجيات وسلّم الأولويات القومي، باعتبارهما موضوعاً يقف في صلب الإجماع (الوطني)، ليس هيئات تتولاها تعيينات سياسية وإنما أشخاص بالبرزات العسكرية. وجميع حكومات إسرائيل السابقة أولت اهتماماً هائلاً للاقتراحات التي طرحها الجيش حيث إنه يمثل «الحكومة الدائمة» (أو بتعبير آخر من عندنا: «الدولة العميقة»)، بحسب أقوال المصدر الأميركي نفسه. ومع ذلك - كما تؤكد المؤلفة - لم يكن للجيش دور مركزي في السياسة الإسرائيلية يضاهاه الدور الذي يقوم به منذ فترة حكومة إيهود باراك (1999 - 2001) وكما كان دوره في ظل حكومة أريئيل شارون (2001 - 2006).

وثمة تركيز استثنائي على باراك، وعلى جوهر أدائه في فترة توليه رئاسة الحكومة. وهو تركيز أريد له أن يسند الخلاصة التي تتوصل إليها المؤلفة، والذاهبة إلى أنّ باراك لم يتطّلع إلى تحقيق مصالحه مع الفلسطينيين في قمة كامب ديفيد (عام 2000)، ولم يحاول تقريب الصراع من نهايته، بحقّ وحقيق. والتأويل الأكثر معقولية لما أقدم عليه باراك في كامب ديفيد هو أنّه «بادر إلى هذه القمة بهدف إفشالها عن طريق العمد، وبذا يثبت أنّ الفلسطينيين هم الطرف الرافض». وهذا ما يفسّر، بكيفية ما، استمرار تباهيه بكونه «الذي كشف عن الوجه الحقيقي لياسر عرفات»!

وتحليل المؤلفة قرّاء الكتاب إلى «سوابق باراك» في ممارسة الخديعة والتحايلات، وأبرزها سابقة المفاوضات مع سوريا التي حصلت قبل القمة في كامب ديفيد. كما أنّها، على نحو ذي صلة بذلك، تحشد سيلاً من البراهين كي تثبت أنّ باراك ليس سوى الوجه الآخر لشارون، وأنّ هذا الأمر هو تحصيل حاصل تاريخ التعاون الطويل بينهما من جهة، ومحضلة مفهوماً المشترك من جهة أخرى.

من هذه البراهين تورد راينهارت أنّه عشية الانتخابات الإسرائيلية العامّة، التي جرت في كانون الثاني عام 1999 (تنافس فيها باراك مقابل بنيامين نتنياهو)، نشر أمير أورن، معلق الشؤون الأمنية في جريدة «هآرتس» الإسرائيلية، نصّ وثيقة مهمة جرى تسريبها إليه (على ما يبدو من طرف شارون) هي عبارة عن مذكرة شخصية وجّهها، في آذار عام 1982، الجنرال باراك، عندما كان يشغل منصب رئيس شعبة التخطيط في هيئة الأركان العامّة للجيش، إلى وزير الدفاع في ذلك الوقت شارون، وذلك في سياق إعداد إسرائيل لغزو لبنان. في هذه المذكرة، يقوم باراك بحضّ شارون على توسيع نطاق الغزو المرتقب إلى درجة «شنّ هجوم واسع النطاق على سوريا». وقد تجوهر أورن، في معرض تحليله لتلك المذكرة، في كيفية فهم باراك للديمقراطية. وطبقاً لما كتبه بالحرف الواحد، فإنّ المذكرة «تكشف عن جانب خطر في شخصية باراك، هو جانب الاستعداد (غير المحدود) للمشاركة في مؤامرة ليست غايتها أن تخدع الأعداء فحسب، وإنما أن تخدع كذلك المواطنين والجنود والمنتخبين [...] وباراك متهم بذلك بسبب تقديره لفهم شارون العسكري؛

فكلاهما استمرار جليّ لأبّي سلالة الجنرالات السياسيّين موشيه دايان».

ويُعتبر أيّ تفصيل في شخصيّة باراك معيناً لتقويم أدائه كرئيس حكومة. وما تفعله راينهارت، على امتداد صفحات الكتاب كافة، هو محاولة وصل ما انقطع بين هذا الأداء وما كان عليه في مختلف المناصب التي تدرّج فيها، كعسكريّ وسياسيّ. وثمة تفاصيل عديدة داخل النتيجة النهائيّة التي تتوصّل إليها وأشرنا إليها في ما سبق. ويتعيّن علينا أن نتوقّف، بقدر مناسب من التوسّع، عند بعض هذه التفاصيل:

(*) إنّ نقطة التحوّل الحاسمة في قمّة كامب ديفيد تمثّلت في مطلب باراك أن يوقّع الطرفان على «اتّفاق نهائيّ» يترافق مع إعلان فلسطينيّ بشأن «نهائيّة الصراع». وتؤكد راينهارت أنّه لو وقع الفلسطينيون إعلاناً كهذا لكانوا فقدوا حقّهم -ولا سيّما ذلك القانونيّ- في أيّ مزاعم مستقبلية تستند إلى قرارات الأمم المتّحدة. وتضيف موضّحة في هذا الشأن: إنّ الأساس القانونيّ للمفاوضات كان وما يزال قرارات الأمم المتّحدة، وخصوصاً القرار رقم 242 الذي اتّخذ (من جانب مجلس الأمن الدوليّ) في الـ 22 من تشرين الثاني عام 1967 وطالب بـ «انسحاب القوّات الإسرائيليّة المسلحة من (ال) مناطق (التي) احتلّت في الصراع الحاليّ»، وكذلك القرار رقم 194 الصادر في الـ 11 من كانون الأوّل عام 1948، الذي يتطرّق إلى حقّ العودة للأجئيين الفلسطينيين، وقرارات أخرى اتّخذت على مدار الأعوام. وإذا ما أعلن الفلسطينيون عن «نهاية الصراع» ووقّعوا على اتّفاق نهائيّ، تجاوباً مع طلب باراك، فعندها سيكون الاتّفاق الجديد هو، بصورة رسميّة، الأساس القانونيّ الملزم للمستقبل الآتي، وهو ما يتسبّب في أن تفقد قرارات الأمم المتّحدة التي سبقته أيّ مفعول لها.

(*) مسألة القدس: إنّ «التنازل التاريخيّ» الكبير الواقف وراء استعداد باراك لما اصطلح على توصيفه بـ «تقسيم القدس» لم يكن أكثر من «استعداد لدرس الوفاء بتعهد إسرائيليّ قديم يتعلّق ببلدة أبو ديس». وتؤكد راينهارت أنّ سحب تعهّدت سابقة وعرضها كما لو أنّها اختراقات جديدة شكّل سياسة مثابرة انتهجتها إسرائيل منذ عمليّة أوسلو. وفي ما يخصّ الحرم القدسيّ الشريف،

تلقت الانتباه إلى أن إسرائيل اتبعت، طوال سنوات احتلال الضفة الغربية منذ عام 1967، سياسة التقليل من أهميّة ما يسمّى «جبل الهيكل». ولم تطالب بالسيطرة الإسرائيليّة عليه سوى حفنة من المتطرفين. ومع أن الجماعة المسيانيّة المعروفة باسم «أمّناء جبل الهيكل» خطّطت لوضع حجر الأساس للهيكل الثالث، فإنّه في كلّ مرّة حاول أعضاء هذه الجماعة فعل ذلك سدّت عليهم شرطة إسرائيل الطريق أو جرّتهم إلى الخارج. وحتى وقت قريب (من زمن تأليف الكتاب)، اعتُبر المصطلح «جبل الهيكل» جزءاً من قاموس هديانيّ لمتديّنين أصوليين متطرفين. بالاستناد إلى ذلك، كانت الحكومة العلمانيّة برئاسة باراك بمثابة أوّل حكومة غيرت السياسة الإسرائيليّة حيال هذا الموقع، وجعلت السيادة عليه موضوعاً مركزياً في مباحثات كامب ديفيد.

(*) يقرأ هذا الكتاب سياسة الاستيطان الإسرائيليّة في أراضي عام 1967 في سياق النية البعيدة المدى لركل حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين. وتعتقد المؤلّفة، في هذا الشأن، أن هناك مستويين للتعاطي مع حلّ مشكلة هؤلاء اللاجئين: الأوّل المستوى العمليّ، والثاني المستوى الرمزيّ. ويتعلّق المستوى الثاني بالسردية («الناراتيف») الخاصّة بموضوع اللاجئين؛ حيث إنّ أيّ زعيم إسرائيليّ يتطع إلى المصالحة على المستوى الرمزيّ يتعيّن عليه بدايةً، من وجهة نظرها، الاعتراف بمسؤوليّة إسرائيل عن نشوء هذه المشكلة. غير أنّ السلطة في إسرائيل لم تحظّ حتى الآن بزعيم كان معنياً حقاً بإنهاء الصراع. والأمر الأكيد أنّ باراك لم يكن كذلك. وفي سبيل التشديد على هذه المسألة تحديداً، تعلن، منذ مقدّمة الكتاب، دون تأنّة أو موارد، أنّ الأرض التي أنشئت عليها إسرائيل جرى الحصول عليها بواسطة تطهيرها العرقيّ من سكّانها الأصليين (الفلسطينيين). وتتابع: «لو أنّ إسرائيل توقّفت عمّا اقترفته (من تطهير عرقيّ) في عام 1948، لكان الافتراض المعقول أنّني أستطيع العيش مع ذلك، غير أنّ الأمر استمرّ وبلغ الذروة في عام 1967. وفي عام 1993، بدا أنّ الاحتلال من عام 1967 يقترب من نهايته. وآمن كثيرون بأنّ اتّفاقات أوسلو، التي جرى التوقيع عليها في واشنطن في الـ 13 من أيلول في ذلك العام، ستؤدّي إلى انسحاب إسرائيليّ من الأراضي المحتلّة منذ عام 1967، وإلى إقامة دولة فلسطينيّة. لكن الأمور لم تسرّ على هذا المنوال. ويتبيّن الآن أنّ

القيادة السياسيّة لـ «معسكر السلام الإسرائيليّ» حوّلت روح أوصلو التصالحيّة إلى وسيلة جديدة أكثر إحكاماً لمواصلة الاحتلال. يضاف إلى ذلك أنّ قيادة إسرائيل العسكريّة تعتبر الحرب الحاليّة ضدّ الفلسطينيين (المقصود الحرب على خلفيّة الانتفاضة الثانية التي صدر الكتاب في خضمّها) بمنزلة «النصف الثاني المكمّل لحرب عام 1948» (النكبة الفلسطينيّة). وقد استخدم المستوى العسكريّ الإسرائيليّ هذا التوصيف فوراً عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، منذ تشرين الأوّل عام 2000. ولا شكّ الآن في أنّ قصدهم من هذه المقايسة هو أنّ مهمّة التطهير العرقيّ نُفِذت في عام 1948 بنصفها الأوّل فقط. ولا يمكن تفسير سياسة إسرائيل المنهجية في إصابة الفلسطينيين بأنّها دفاع عن النفس أو بأنّها ردّة فعل تلقائيّة على «الإرهاب». بل إنّ ذلك هو ممارسة من التطهير العرقيّ (عملية يجري فيها طرد مجموعة إثنيّة من أراضٍ تتطلّع مجموعة إثنيّة أخرى إلى السيطرة عليها). وفي مكان يحظى باهتمام عالميّ كبير مثل إسرائيل/فلسطين، يستحيل إقتراف تطهير عرقيّ عبّر عملية مفاجئة من الذبح المكثّف وإخلاء الأراضي، ولذا تجري عملية مثابرة هدفها إجبار الناس، رويداً رويداً، على الموت، أو الهرب كي ينجوا بجلودهم».

(*) تكرّر راينهارت ما أصبح معروفاً عن مبادرة إسرائيل، في كلّ مرّة يسود فيها هدوء أو هدنة، إلى عملية عسكريّة بسوء نيّة. وهي تؤكّد أنّ الفلسطينيين لم يُمنحوا بتاتاً أيّ فرصة لتحويل نضالهم إلى مقاومة مدنيّة، وهو ما كانوا هم أنفسهم راغبين به مرّات كثيرة. كما تؤكّد أنّ خطط القضاء على الكفاح الوطنيّ وعلى المجتمع الفلسطينيّ أُعدّت قبل انتفاضة أيلول عام 2000.

(*) كما سلفت الإشارة، تُوجّه راينهارت نقدها الشديد إلى «اليسار الصهيونيّ» المتمسّك بالاحتلال. وإذ تؤكّد أنّ القيادة السياسيّة لمعسكر السلام الإسرائيليّ، من هذا «اليسار الصهيونيّ»، صاحبة تجربة ومراس طويلين في تسيير وجهة معظم المعارضين للاحتلال نحو طريق الحفاظ على «الوضع القائم»، فإنّها تلفت الانتباه إلى أنّ هؤلاء الأشخاص هم أنفسهم الذين كرّزوا في أثناء أعوام أوصلو إلى أنّ الاحتلال انتهى عملياً، وأنّ ما تبقى هو بضعة أعوام من المفاوضات فقط.

وهم خبراء في إقناع كل من هو مستعد للإنصات لهم بأن الملك ليس عارياً، وبأن المشكلة كامنة فقط في عيوننا. وإذا لم تقف الأكثرية في إسرائيل بالمرصاد لهم، فالاحتمال الأقوى هو أن ينجح هؤلاء الخبراء في مهمتهم مرة أخرى. مع ذلك، فهي رأت أنه لأول مرة منذ أوصلو نشأت حركة سلام إسرائيلية آخذة في التوسع، وهي عصية على طوع القادة السياسيين لمعسكر السلام ذوي المواصفات السالفة. والنواة الصلبة لهذه الحركة مؤلفة من مجموعات احتجاج محلية عديدة أصبحت فاعلة منذ بدء الانتفاضة الثانية. وتذكر الباحثة منها الحركات التالية: «يوجد حد»؛ «شجاعة الرفض»؛ «نيو پروفایل»؛ «ائتلاف النساء من أجل سلام عادل»؛ «تعايش»؛ «كتلة السلام»؛ «الغسيل الأسود». والمبدأ الأساسي الهادي لهذه المجموعات هو أن «الكفاح من أجل السلام وضد الاحتلال هو كفاح إسرائيلي - فلسطيني مشترك».

توفّر هذه الملاحظة الأخيرة - وفحواها أن القيادة السياسية لمعسكر السلام الإسرائيلي من «اليسار الصهيوني» صاحبة تجربة ومراس طويلين في تسيير وجهة معظم المعارضين للاحتلال نحو طريق الحفاظ على «الوضع القائم» - فرصة لكي أشير إلى أن الباحث الإسرائيلي جولان لاهط سبق له أن تناول، بصورة رئيسية، أداء اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) حيال عملية السلام مع الفلسطينيين، وذلك في كتابه «الإغراء المسياني - صعود وسقوط اليسار الإسرائيلي»⁽²⁰⁾. وقد رأى فيه أن احتضار هذا اليسار واندثار الجهود السياسية للوصول إلى السلام (ولا سيما في إثر محادثات كامب ديفيد، 2000) يرجعان، بالأساس، إلى ما يسميه «المفهوم المسياني - العلماني الذي تبناه اليسار خلال أول عقد من أوصلو». ويؤكد لاهط أنه فجأة (عقب محادثات كامب ديفيد) تبين له أن اليسار المذكور، الذي يعدّ نفسه كمن يدفع بحقوق الإنسان إلى الأمام وكمن يتبنى تفكيراً علمانياً، هو أقرب عملياً في شكل تفكيره إلى «الحركة الشبتائية»، بل إنه أقرب حتى إلى حركات توتاليتارية (شمولية) مثل الشيوعية.

20. لاهط، جولان. (2004). الإغراء المسياني - صعود وسقوط اليسار الإسرائيلي. تل أبيب: منشورات «عام عوفيد».

ويرى لاهط أنّ هناك أربع خصائص للتفكير المسيانيّ. وهذه الخصائص هي: أولاً، إدارة الظهر للراهن القائم؛ ثانياً، التغيير الثوريّ (لا إصلاح بيروقراطيّ آخر)؛ ثالثاً، ثورة سريعة وفوريّة؛ رابعاً، معرفة أكيدة أنّ هذه الطريق هي الوحيدة المنطوية على الحقيقة المطلقة الوحيدة.

وفي رأيه، «برنامج أوصلو (اتّفاق أوصلو) يخلو من العمى المسيانيّ»، وذلك أنّه «تدرّجيّ، واع للعقبات الكثيرة في الطريق ومتشكّك»، على حدّ قوله. ويضيف: «كما أنّ يتسحاق رابين، رئيس الحكومة الإسرائيليّة المغدور، تمعّن في الواقع بعينين شاخصتين. غير أنّ اليسار الإسرائيليّ لم يقرأ الحروف الصغيرة، وأصبح أسير السحر المسيانيّ للسلام. لقد تغاضى هذا اليسار عن حقيقة أنّ غالبية ملامح السلام بقيت في الأدرج، وأنّ الاحتلال استمرّ كما لو أنّه لم يحدث شيء، وأنّ أيّ مستوطنة لم تتحرّك من مكانها وأنّ العنف الفلسطينيّ، نتيجة لذلك، لم يتوقّف. لقد كان الواقع الإسرائيليّ نفسه عقبة في الطريق إلى الشرق الأوسط الجديد (حلم شمعون بيرس) وإلى الثمار الكبيرة التي وعد بها. هذا الواقع كان عقبة أمام الوصول إلى خاتمة المطاف».

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد لاهط أنّ المسؤوليّة عن المناخ المسيانيّ، الذي تطوّر بعد اتّفاق أوصلو، يتحمّلها مباشرة شمعون بيرس ويوسي بيلين. وهو يؤكّد أنّ بيرس هو ذلك الذي بلور، بصورة عامدة، وعياً إلى ناحية أنّ السلام أصبح قائماً. وقد ذهب بيلين في أعقابه. ويضيف أنّ المسيانيّة التي تتطلّب مسيحاً كاريزمياً هي جزء من التفكير الدينيّ. أمّا المسيانيّة العلمانيّة، فإنّها لا تستوجب مسيحاً شخصانياً، إذ إنّ المسيح في هذه الحالة هو السلام. وأعاد إلى الأذهان، في هذا الشأن، إحدى المقابلات مع شمعون بيرس، حيث تحدّث في سياقها عن الحاجة والضرورة إلى الدفاع عن جسد السلام، «كما لو أنّ السلام هو شخصيّة تتجول في الشوارع»، على حدّ تعبير لاهط.

ويتطرّق لاهط أيضاً، في كتابه المذكور، إلى العمليّات الاستشهاديّة الفلسطينيّة، فيؤكّد أنّ اليسار الإسرائيليّ (الصهيونيّ) يتغاضى عنها أيضاً. ويقول في هذا الشأن: «بعد السلام بدأ الشارع الإسرائيليّ يمتصّ المزيد من العمليّات

[الاستشهادية] والمزيد من التكل. فهل أدّى هذا إلى إيقاف اندفاعة اليسار؟ هل أدّى هذا إلى فتح أبصاره؟ كلاً بالطبع. لقد واصل اليسار النظر إلى الأمام، إلى المستقبل الوضاء، بإصرار حسان السابق. وعلى غرار المسيائيين المخلصين، ادعى أفراد هذا اليسار أن كل ذلك هو جزء من ثمن السلام [...] إن التعامل (من طرف هذا اليسار) مع العمليّات هو التجسيد الأكثر ملموسيةً لذلك الوعي المسيائيّ.

وبالنسبة لموقف هذا اليسار من الفلسطينيين عمومًا، يشير لاهط إلى أن هؤلاء الآخرين ينظرون إلى الصراع (مع إسرائيل) من وجهتيّ نظر غريبتين تمامًا عن خطاب اليسار المسيائيّ: الأولى، الاتكاء على الماضي وبالأساس على نكبة الشعب الفلسطينيّ في عام 1948 وفي ما بعد في عام 1967؛ الثانية، البعد الدينيّ وبخاصّة في كل ما يتعلق بالمسجد الأقصى. واليسار المسيائيّ محا هذين العنصرين تمامًا وظلّ يتحدّث فقط عن المستقبل.

أمّا إيهود باراك، فهو المسيائيّ بامتياز أو «بالمفهوم الكامل للمصطلح»، بحسب تعبير لاهط، وذلك على مستوى وعيه وفي المستوى العمليّ. ويضيف: «لقد رفض باراك الجانب العمليّ التدرّجيّ لأوسلو، وبدل ذلك اقترح علينا قفّة واحدة وحلاً حاداً وسريعاً يضع نهاية للصراع مرّة واحدة وأخيرة»، ناسياً (أي باراك) أن السياسة ليست معادلات رياضية، وأنّ مئة عام من الصراع لا يمكن حلّها بقفّة تمتدّ أسبوعاً، ولا باتفاق واحد. غير أن باراك تمسك بالرأي القائل: إمّا كل شيء، أو لا شيء. وهذا كان بمثابة الخطأ القاتل الذي ارتكبه، والذي انهار عنده هو، وانهار معه معسكر السلام كافّة. والبديل الذي يقترحه لاهط هو ببساطة، على مستوى التجريد، الحوار بين الشعوب المتنازعة بصورة مختلفة، تدرّجية ومتّصلة، خصوصاً في مستوى الوعي ومن خلال الفهم أن هناك أزمات تعترض الطريق وستظلّ تعترضها على الدوام. أمّا على مستوى التحديد، فهو يدعو إلى أن يتخصّص الإسرائيليّون «في ما بينهم وبين أنفسهم ما إذا كانت عمليّة السلام سائرة في الاتجاه السليم وبالتوتيرة الصحيحة. وربّما يجدر إحداث تغيير جذريّ في حياة الفلسطينيين، وجعلهم يشعرون بالجزرة وبالعضا أيضاً بصورة أكثر حدّة ممّا جرى حتّى الآن».

خاتمة

لم يكن في «مسار أوسلو»، كما بيّنا أعلاه، أيّ إيدان ببدء عملية إلغاء السيطرة الكولونيالية الاستيطانية، وليس هذا فحسب وإنما كذلك انطوى على ما يتيح إمكان استمرار المشروع الاستيطانيّ في أراضي عام 1967 وتسريعه.

وكما الآن، فإنّه في مجرى تقويم هذا المسار، بعد مرور عقدين عليه قبل خمسة أعوام، رأى بعض الدارسين الإسرائيليّين⁽²¹⁾ أنّ إحدى نقاط الضعف الرئيسيّة في عملية أوسلو تمثلت في البيئة المساعدة على توسيع المستوطنات، التي خلقها الاتفاق المرحليّ، وبالأساس من خلال تقسيم الأراضي المحتلة منذ عام 1967 إلى مناطق (أ)، و (ب)، و (ج). فالمنطقة (ج) التي تمثّل ستين بالمئة من مساحة الضفة الغربيّة، تقع تحت سيطرة إسرائيل، المدنيّة والأمنيّة، الكاملة. وهذا التحديد خلق وهماً استغلّه أيضاً أنصار المشروع الاستيطانيّ، بأنّ هذه الأرض هي ملك إسرائيل، وأنّ لإسرائيل الحرّية الكاملة في أن تفعل فيها ما تشاء. ومن الناحية الفعلية، حرّية العمل التي حوفظ عليها تمثلت في توسيع المشروع الاستيطانيّ، وفي وضع عراقيل إضافية في طريق التسوية.

ويعبّر معسكر اليمين الإسرائيليّ، في الحاضر أيضاً، عن هذه الرؤية باقتراحات تدعو إلى ضمّ المنطقة (ج) إلى إسرائيل. وبات من الواضح أكثر فأكثر أنّه لا فرصة للوصول إلى اتفاق يقبل الفلسطينيون بموجبه أن يقيموا دولتهم على أربعين بالمئة (40%) فقط من أراضي الضفة.

ولعلّ أكثر ما ينبغي التشديد عليه هو خلاصة استحصلت أنّ القيادة السياسيّة لما يسمّى «معسكر السلام الإسرائيليّ» حولت «روح أوسلو»، التي جرى تسويقها على أنّها تصالحيّة، إلى وسيلة جديدة أكثر إحكاماً لمواصلة الاحتلال في أراضي عام 1967. ومثلما أشير، بقيت غالبية ملامح السلام في الأدرج، والاحتلال

21. بروم، شلومو. (2013). عملية أوسلو في الميزان بعد 20 عاماً. عدكان إستراتيجي، 16 (2). معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.

استمرّ كما لو أنّه لم يحدث شيء يُذكر، ولم تتحرّك أيّ مستوطنة إسرائيلية من مكانها، ونتيجة لذلك لم تتوقّف مقاومة الفلسطينيين. وعندما بلغت هذه المقاومة ذروة جديدة في الانتفاضة الثانية، شنّت إسرائيل حرباً عليها اعتبرت قيادتها بمنزلة «النصف الثاني المكمل لحرب عام 1948» (النكبة الفلسطينية). واستخدم المستوى العسكري الإسرائيلي هذا التوصيف فور اندلاع تلك الانتفاضة، منذ تشرين الأوّل عام 2000. وتمثّل القصد من وراء ذلك بأنّ مهمّة التطهير العرقي نُفّذت في عام 1948 بنصفها الأوّل فقط.

ولا يسعنا هنا سوى الاتفاق مع القائلين بأنّه لا يجوز تفسير سياسة إسرائيل المنهجية في إصابة الفلسطينيين على أنّها دفاع عن النفس، أو أنّها ردّة فعل تلقائية على «الإرهاب»، بل إنّ ذلك هو ممارسة من التطهير العرقي؛ وتلك عملية يجري فيها طرد مجموعة إثنية من أراضٍ تتطلع مجموعة إثنية أخرى إلى السيطرة عليها. وفي مكان يحظى باهتمام عالمي كبير مثل إسرائيل/ فلسطين، يستحيل اقتراح تطهير عرقي عبّر عملية مفاجئة من الذبح المكثف وإخلاء الأراضي، ولذا تجري عملية مثابرة هدفها إجبار الناس، رويداً رويداً، على الموت، أو الهرب كي ينجوا بجلودهم.

